جامعة السودان للعلوم والتكنولويجا

كلية الدراسات العليا

دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية

The Role Of Electronic Payment System In Reducing Liquidity In Some Sudanese Bank

(دراسة حالة : مصرفي أمدرمان الوطني والمزارع التجاري)

(في الفترة 2017 – 2020م)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (تمويل)

إعداد الطالب:

عمر عبيدالله يونس

إشراف الدكتور:

علـــــي أحمـــد الأمين

مايو 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهـــلال

قال الله تعالى:

[مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ

أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ]

صدق الله العظيم

سورة النحل

الآية (97)

الإهـــــــداء

إلى:

من إرتقى شهيداَ فدءاً للأرض والدين والوطن..

إلى:

من تحت أقدامها تكمن الجنة أمي الحنونة...

إلى:

من جعل مشواري العلمي ممكناً أبي المعطاة..

إلى:

من تذوقت معهم أجمل اللحظات أخوني رفقاء الدرب..

إلى:

من أخذو بأيدينا الى منار العلم لنقتدي بهم في دروب الحياة أساتذتي الأجلاء....

الشكر والتقدير

الشكر والحمدلله تعالى اولاً فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أحمده أن حقق لي ما أصبو إليه إكمال هذا البحث، وأتقدم بالشكر الخاص لقلعة العلم والمعرفة ذلك الصرخ الشامخ الذي كان وما زال له قدم السبق في ركب العلم والتعليم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية الدراسات العليا وكلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطيقي وكل العاملين بها، على ما اتيح لي من سوانح التأهيل العلمي والتحضير لدرجة الماجستير،والتقدير الفياض لمن تعهدني بوافر عطائه وتوجيهه أستاذي الجليل الدكتور/ **علي الامين** الذي أشرف على هذه الدراسة ولم يدخر جهداً في توجيهي له مني الشكر الجزيل، حفظه الله زخراً للعلم.

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكرلقسم المكتبات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما قدموه لي من دعم في المجالات كافة،وكذلك الشكر لأسرة جامعة النيل الأزرق كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية والإجتماعية على رأسهم الدكتور/ **صديق حامد أحمد** والدكتوره / **حرم محمد بدوي** لتفضلهما بتحكيم أسئلة الإستبانة، وكذلك الشكر الجزيل لكل العاملين بمصرف المزارع التجاري وبنك أم درمان الوطني عينة الدراسة لإسهاهم ومساعدتهم الكريمة، والشكر والعرفان للأهل والأصدقاء وكل من ساهم بإرشاد أو نصح أو كلمة طيبة أو دعاء فلهم جميعاً الشكر والتقدير.

المستخلص

تناولت الدراسة دور أنظمة الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية، دراسة حالة عينة من المصارف السودانية (مصرفي أمدرمان الوطني والمزارع التجاري) وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف ومعالجة أزمة السيولة نقدية ببعض المصارف السودانية، وتفرع من السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي، هل يمكن أن تساهم أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية، هل أنظمة الدفع الإلكتروني قادرة على جذب العملاء وتحقيق رغباتهم، ما مدى إستغلال المصارف السودانية لأنظمة الدفع الإلكتروني، إلى أي مدى أصبح المواطن قادر على التعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني،تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على جوانب القوة والضعف في أنظمة الدفع الإلكتروني كما تبرز أهمية الدراسة من خلال مساهمة نتائج الدراسة في تبني وتوسيع أنظمة الدفع الإلكتروني حتى تتفادى المصارف مشكلة السيولة النقدية، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة أنظمة الدفع الإلكتروني على جذب السيولة للنظام المصرفي، التعرف على المشاكل التي تواجهه عملية تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، معرفة مدى قدرة المواطن في السودان على التعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني، تم إستخدام المنهج التاريخي في الجانب النظري، بجانب المنهج الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، أما في الجانب العملي إستخدم الدارس منهج التحليل الإحصائي معتمداً على أسلوب الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss)، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: لأنظمة الدفع الإلكتروني دور في معالجة أزمة السيولة النقدية للجهاز المصرفي، أنظمة الدفع الإلكتروني عملت على جذب السيولة للجهاز المصرفي ، الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على أقبالهم نحو إستخدام انظمة الدفع الإلكتروني، مشكلة السيولة النقدية بالمصارف السودانية ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني، تأخر دخول أنظمة الدفع الإلكتروني في السودان مقارنة بقدم الجهاز المصرفي السوداني، كما قدمت الدراسة عدة توصيات منها: العمل على تعزيز ثقة العملاء بأنظمة الدفع الإلكتروني، وضع خطة لتدريب للعملاء على إستخدام انظمة الدفع الإلكتروني، التوسع في انظمة الدفع الإلكتروني وتطويرها من قبل البنوك، زيادة الر بط الشبكي ومراجعة الأعطال المتكررة للأجهزة.

Abstract

The study dealt with the role of electronic payment systems in addressing the liquidity crisis in Sudanese banks, a case study of a sample of Sudanese banks (Omdurman National Bank and Commercial Farms Bank). The study problem is the following main question: What is the role of electronic payment systems in mitigating and addressing the liquidity crisis in Sudanese banks? The main question branched out from the main question sub-questions which are: Can electronic payment systems contribute to alleviating the liquidity crisis in Sudanese banks? Are electronic payment systems able to attract customers and achieve their desires? What is the extent of Sudanese banks 'exploitation of electronic payment systems? To what extent has the citizen become able to Dealing with electronic payment systems, the importance of the study lies in that it sheds light on the strengths and weaknesses of electronic payment systems. It also highlights the importance of the study through the contribution of the study results in adopting and expanding electronic payment systems so that banks avoid the problem of cash liquidity. The study aimed to know the extent of the ability of electronic payment systems. Electronic payment is to attract liquidity to the system, to identify the problems facing the application of electronic payment systems, to know the extent of its ability Citizen in Sudan dealing with electronic payment systems, the historical method was used in the theoretical side, in addition to the descriptive approach to describe and analyze the phenomenon under study, while in the practical side the student used a statistical analysis method based on the method of statistical packages for social sciences (spss), the study reached several Results including: electronic payment systems have a role in addressing the liquidity crisis of the banking system, electronic payment systems have worked to attract liquidity to the banking system, technical illiteracy among customers affects their turnout towards the use of electronic payment systems, the problem of cash liquidity in Sudanese banks is mainly due to the failure to develop the electronic payment system The delay in the introduction of electronic payment systems in Sudan compared to the old Sudanese banking system, and the study also made several recommendations, including: the need to work to enhance customer confidence in electronic payment systems, the need to develop a training plan for customers to use electronic payment systems, the need to expand and develop electronic payment systems from Before banking, the necessity to increase network connectivity and review the frequent malfunctions of devices.

فهرس الموضوعات

العنوان	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص باللغة العربية	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
الفصل الأول – الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني – مفهوم وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني	
تمهيد	16
المبحث الأول: تطور وسائل الدفع الإلكتروني	17
المبحث الثاني: التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني	25
المبحث الثالث: النقود والمحفظة الإلكترونية	27
الفصل الثالث– السيولة المصرفية	
المبحث الأول: مدخل إلى السيولة المصرفية ومكوناتها وأهدافها	41
المبحث الثاني: مؤشرات قياس وتقييم السيولة المصرفية	50
الفصل الرابع – القطاع المصرفي السوداني وتطوره	
المبحث الأول: ملامح القطاع المصرفي السوداني ومراحل تطوره	59
المبحث الثاني: التقنية المصرفية بالسودان وعوامل نجاحها	66

المبحث الثالث: أزمة السيولة النقدية بالمصارف السودانية وأسبابها	73
الفصل الخامس- الدراسة الميدانية بنكيي المزارع وأمدرمان الوطني	
المبحث الأول: خلفية تعريفية عن مصرف أمدرمان الوطني وتطور الدفع الالكتروني بالبنك	76
المبحث الثاني: خلفية تعريفية عن مصرف المزارع التجاري والدفع الإلكتروني بالمصرف	85
المبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفروض	98
الخاتمة	123
أولاً: النتائج	124
ثانياَ: التوصيات	125
قائمة المصادر والمراجع	126
الملاحق	131

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجول	رقم الصفحة
1	إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية	34
2	تطور رأس المال المدفوع لبنك أمدرمان الوطني	79
3	مؤشر الأداء المالي لبنك أمدرمان الوطني	83
4	تواكيل بنك أمدرمان الوطني	91
5	مؤشر الأداء المالي لمصرف المزارع التجاري	96
6	التوزيع التكراري للعينة وفق الجنس	99
7	الفئة العمرية لأفراد العينة	100
8	التوزيع التكراي لأفراد العينة وفق المستوى التعليمي	101
9	التخصص الأكاديمي لأفراد العينة	102
10	المسمى الوظيفي لأفراد العينة	103
11	أفراد العينة وفق الخبرة	104
12	عبارات التوافق وأوزانها	106
13	أهمية كل عبارات التوافق	106
14	تحليل ألفا كاروبناخ	108
15	عبارات المحور الأول	109
16	الوسط الحسابي لعبارت المحور الأول	110
17	عبارت المحور الثاني	111
18	الوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني	112
19	عبارات المحور الثالث	113
20	الوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث	114
21	عبارات المحور الرابع	115
22	الوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع	116

23	الدلالة الإحصائية لعينة المحور الأول	117
24	الدلالة الإحصائية لعنية المحور الثاني	118
25	الدلالة الإحصائية لعينة المحور الثالث	118
26	الدلالة الأحصائية لعينة المحور الرابع	119
27	معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الأول	120
28	معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الثاني	120
29	معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الثالث	121
30	معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الرابع	122

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	هيكل الجهاز المصرفي في السودان	63
2	الرسم البياني لأفراد العينة وفق الجنس	100
3	الرسم البياني لأفراد العينة وفق الفئة العمرية	101
4	الرسم البياني لأفراد العينة وفق المستوى التعليمي	102
5	الرسم البياني لأفراد العينة وفق التخصص الأكاديمي	103
6	الرسم البياني لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي	104
7	الرسم البياني لأفراد العينة وفق الخبرة	105

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

- المبحث الأول:الإطار المنهجي
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي:

مقدمة:

تواجه المصارف التجارية، العديد من التحديات وأهمها تحقيق الإستقرار المالي، فالسيولة النقدية بطبيعتها ديون على المصارف واجبة السداد ومن البديهي أن سلامة النظام النقدي يقوم على سلامة الودائع وأي خطر يهدد هذه الودائع والثقة فيها يشكل تهديدا مباشراً للنظام النقدي، وقد يخسر المصرف أحياناً عدد من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة النقدية الكافية .

وقد أقدم الكثير من عملاء المصارف في السودان على سحب أموالهم من المنظومة المصرفية وتخزينها خارج الجهاز المصرفي، مما أفضى إلى خلق أزمة سيولة نقدية حادة، نتيجة لذلك لجأت السلطات النقدية في السودان في الفترة السابقة إلى قرار تحجيم السيولة النقدية، ووضع سقف معين للسحب، مما أدى إلى تكدس وإصطفاف العملاء بمختلف قطاعاتهم وفئاتهم أمام بوابات المصارف، لدرجة أن حتى الأجور لا يتمكنون من سحبها أو في أغلب الأحيان يسمح لهم بسحب مبالغ نقدية بسيطة جداً.

كإجراء إحترازي من قبل العملاء والمصارف لجؤا نحو إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني المتمثلة في التطبيقات المصرفية والهاتف المصرفي وبطاقات الصراف الألي للحد من تفاقم الأزمة، لذلك سنحاول معرفة مدى فاعلية أنظمة الدفع الإلكتروني للحد من تخفيف حدة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية.

1. مشكلة البحث:

تعاني المصارف التجارية في السودان من مشكلة عدم توفر السيولة النقدية فلم تعد قادرة على توفيرها عند طلبها من قبل عملائها نتيجة لذلك أقدم الكثير من العملاء على سحب أموالهم من المنظومة المصرفية وتخزينها خارج الجهاز المصرفي مما أوجب المصارف والعملاء البحث عن كافة السبل لحل هذه المشكلة أو محاولة التخفيف من

وطأتها فوجدت المصارف والعملاء أنظمة الدفع الإلكتروني الملاذ وسفينة النجاة التي يمكن اللجوء إليها، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي:

- ماهو دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف ومعالجة ازمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية؟

وتفرع من السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

1. هل يمكن أن تساهم أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة ببعض المصارف السودانية؟
2. هل أنظمة الدفع الإلكتروني قادرة على جذب العملاء وتحقيق رغباتهم؟
3. مامدى إستغلال المصارف السودانية لإنظمة الدفع الإلكتروني؟
4. إلى أي مدى أصبح المواطن قادر على التعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني؟

2. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

- لإنظمة الدفع الإلكتروني دور في تخفيف ومعالجة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية.

وتفرعت منها الفرضيات التالية:

1. عملت أنظمة الدفع الإلكتروني على جذب السيولة للجهاز المصرفي السوداني.
2. الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على إقبالهم نحو إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.
3. مشكلة السيولة النقدية بالنظام المصرفي السوداني ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

الهدف الرئيسي:

- معرفة مدى قدرة أنظمة الدفع الإلكتروني على جذب السيولة للنظام المصرفي.

الأهداف الفرعية:

1-التعرف على المشاكل التي تواجه عملية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني.

2-معرفة مدى قدرة المواطن في السودان على التعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني.

3-معرفة أنظمة الدفع الإلكتروني، والتعرف على السيولة النقدية وأهم مكوناتها.

4-التعرف على المشاكل التي تواجه عملية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني.

4. أهمية البحث:

الأهمية العملية:

تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف في أنظمة الدفع الإلكتروني والإشكالات التي صاحبت التجربة.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال مساهمة نتائجة في مساعدة المصارف السودانية في تبني وتوسيع أنظمة الدفع الإلكتروني حتى تتفادى مشكلة السيولة النقدية.

الأهمية العلمية:

تتمثل في أهمية القطاع المصرفي بالنسبة للإقتصاد الوطني، وتأثير السيولة النقدية في عمل المصارف، وهذا يستدعي المزيد من الدراسات والبحوث العلمية من قبل الدارسين والمهتمين، وجعل الدراسة كمرجعية علمية للباحثين.

5.منهجية البحث:

يستخدم الباحث المنهج التاريخي في الجانب النظري لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال الأدبيات السابقة، بجانب منهج التحليل الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

أما في الجانب العملي ستتبع الدراسة منهج التحليل الإحصائي معتمداً على أسلوب الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS).

6. مصادر وأدوات جمع البيانات:

- المصادر الأولية: تتمثل في المقابلات الشخصية والإسبيان والرسائل العلمية غير المنشورة.
- المصادر الثانوية:تتمثل في الكتب والدوريات والبحوث العلمية لجمع المعلومات المتعلقة بأدبيات البحث.

7. حدود البحث:

الحدود الزمانية: (20127-2020م)

الحدود المكانية: (مصرفي أمدرمان الوطني والمزارع التجاري – فروع الرئاسة بالخرطوم).

8. الكلمات المفتاحية:

- **الأزمة Crisis:**

هي خلل مفاجيء نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على إحتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالباً ماتكون بفعل الإنسان.

- **السيولة المصرفية Bank Liquidty :**
- تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع إلتزاماته التجارية وعلى الإستجابة لطلبات الأئتمان، وهذا يستدعي الإحتفاظ بموجودات نقدية سائلة، وموجودات مالية أخرى تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الإحتياجات العاجلة.
- التسرب المصرفي Bank Leak :

يقصد به إحجام المودعين عن إيداع أموالهم داخل الجهاز المصرفي، فتصبح الكتلة النقدية تدار خارج الجهاز المصرفي.

الدفع الإلكتروني Online Payment :

هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتشمل البطاقات الإئتمانية، ونقاط البيع، وخدمة الصراف الآلي،والمحفظة الإلكترونية، والدفع عبر الموبايل.

9. هيكل البحث:

تتكون الدراسة من خمسة فصول وخاتمة يحتوي الفصل الأول على مبحثين المبحث الإطار المنهجي للدراسة والمبحث الثاني الدراسات السابقة، ويتناول الفصل الثاني ماهية وسائل الدفع الإلكتروني ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: نشأة وسائل الدفع الإلكتروني، المبحث الثاني: التحول لوسائل الدفع الإلكتروني، المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني، أما الفصل الثالث يتناول السيولة المصرفية ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول: مدخل للسيولة المصرفية ومكوناتها وأهدافها، المبحث الثاني: مؤشرات وقياس وتقييم السيولة المصرفية، وأما الفصل الرابع يتناول القطاع المصرفي السوداني وتطوره ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: القطاع المصرفي السوداني ومراحل تطوره، والمبحث الثاني: التقنية المصرفية بالسودان وعوامل نجاحها، المبحث الثالث: أزمة السيولة النقدية بالمصارف السودانية وأسبابها، أما الفصل الخامس ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول : نبذه تعريفية عن مصرف أمدرمان الوطني وتطور الدفع الالكتروني بالبنك، المبحث الثاني: نبذه تعريفية عن مصرف المزارع التجاري والدفع الإلكتروني بالمصرف، المبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، وأخيراً الخاتمة وتتكون من النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المصادر والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1-محمد محمود علي آدم(2006م)[1]:

تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في السودان والتحديات التي تجابه الأطراف ذات الصلة والعوامل التي من المتوقع أن تشجع العملاء على تبني ذلك النظام، وكذلك تلك العوامل التي تشكل عائقاً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المصارف الأولية(الإستبيان، المقابلات) والتي إستهدفت عينة من المصارف السودانية، كما تمت الإسىتعانة بالمصادر الثانوية، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي، ومن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن العوامل التي يمكن أن تؤثر على تبني الصيرفة الإلكترونية في السودان هي البنيات الأساسية لتقنية المعلومات، والوضع الإداري في المصارف، ثقافة التقنية للعملاء، كما توصلت الدراسة إلى أن العوامل التي من المتوقع أن تشجع العملاء على تبني الصيرفة الإلكترونية هي الملائمة، سهولة الوصول وإنخفاض أسعار الخدمات.

2-محسن محمود عبدالقادر عمر(2006م)[2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في السيولة النقدية وأثرها على معاملات الجهاز المصرفي في محاولة جذب السيولة المتداولة خارج المصارف وإعادة السيولة النقدية المتداولة خارج قنواتها الرئيسية الى مجراها الرئيسي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة السيولة في الجهاز المصرفي، والتعرف على قنواته ودورها في عملية التنمية، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخين وتم جمع البيانات عن طريق المراجع والتقارير التي ينشرها بنك السودان.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: السيولة ذات أثر مباشر على أعمال الجهاز المصرفي وذلك من خلال تداول النقود وإعتبارها سلاح ذو حدين، والدور الذي تلعبة

---

[1]) محمد محمود على، **تجربة الخدمات المصرفية الإلكترونية في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

[2]) محسن محمد عبدالقادر، **أثر مشكلة التقد على معاملات الجهاز المصرفي**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

المصارف في القطاع الإقتصادي، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: عدم فاعلية الجهاز المصرفي في مواجهة مشكلة السيولة من خلال الإحتفاظ بالسيولة النقدية، والإستخدام الغير كفء للسقوفات الإئتمانية وضعف التوعية المصرفية للعملاء.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام المصارف بزيادة رأسمالها وحشد مزيداً من العملاء، وتامين السيولة الكافية من أجل تسير العمل، وتحقيق أهداف المنشأة، إدخال وسائل التقنية المصرفية وتدريب وتأهيل العاملين.

3-طه عيسى محمد حسن(2007م)[1]:

عنوان الدراسة: التقنية المصرفية وأثرها في كفاءة إستخدام الموارد، دراسة تطبيقية على بنك أمدرمان الوطني2001-2006م.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مقدار كبير من الأموال خارج الجهاز المصرفي والتحدي الذي يواجه المصارف في إستقطاب هذه الأموال مع وجود معوقات تحول دون الوصول إلى الهدف المرجو منه، ودور التقنية في إستقطاب هذه الأموال.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التقنية المصرفية في إستقطاب الودائع وتحقيق أهداف المصرف، وإبراز كيفية تطبيق التقنية بالطريقة الصحيحة والدور الذي تلعبة في إستقطاب الودائع، إنتهجت الدراسة المنهج الإستقرائي والتحليل الوصفي، إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: إستخدام التقنية المصرفية يؤدي إلى زيادة الأرباح، إستخدام التقنية المصرفية يؤدي إلى إستقطاب الودائع، تجد التقنية المصرفية الإهتمام من إدارة البنك.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: بنك أمدرمان الوطني يقدم التقنية المصرفية التي تتناسب مع متطلبات عملائه، إستخدام التقنية المصرفية يؤدي إلى إستقطاب الودائع، إستخدام التقنية المصرفية يؤدي إلى زيادة الوعي المصرفي.

---

[1]) طه عيسى محمد حسن، **التقنية المصرفية وأثرها في كفاءة إستخدام الموارد**، دراسة تطبيقية على بنك أمدرمان الوطني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير في الإقتصاد القياسي غير منشورة، 2007م.

4-فضل الله موسى ضوالبيت (2007م)[1]:

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية على أداء المصارف السودانية.

تمثلث مشكلة الدراسة في الوقف على التطور التقني المصرفي في السودان وأثر تطبيق المقاصة الإلكترونية على أداء المصارف السودانية من ناحية كفاءة العمل المصرفي، وأيضاً أثرها على موارد البنك.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية يؤدي إلى كفاءة العمل المصرفي، تطبيق المقاصة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة موارد البنك من الودئع الجارية، تطبيق المقاصة الإلكترونية يؤدي إلى عودة الثقة في التعامل بالشيكات.

لإختبار مدى صحة هذه الفروض إنتهج الدارس المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: هنالك مشاكل تواجه تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية، تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية ساهم في رفع كفاءة العمل المصرفي وتحسين الأداء في الخدمات المصرفية، تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية يساعد على زيادة الثقة في التعامل بالشيكات، ومن الأهداف التي حققتها المقاصة زيادة موارد البنك.

5-محمد شرف الدين الطيب(2008م)[2]:

تناولت الدراسة: أثر التقنية المصرفية على الخدمة المصرفية في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأثر الذي أحدثه إستخدام التقنية الحديثة على الخدمة المصرفية، وهدفت الدراسة إلى التعريف بالخدمات المصرفية الإلكترونية وأنواعها، والتطبيق العملي في السودان والصعوبات التي تواجه تلك الخدمات، وتتبع أهمية الدراسة في أنها من اوائل الدراسات التي تطرقت لموضوع التقنية المصرفية وحاولت أيضاصاً تقييم أثر

---

[1]) فضل الله ضو البيت، **أثر تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية على أداء المصارف السودانية**، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية غير منشورة، 2007م.

[2]) محمد شرف الدين الطيب، **تحليل وتقديم تجربة الصراف الآلي في السودان**، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، 2008م.

تلك الخدمات في العمل المصرفي، وإفترضت الدراسة: أن التقنية تؤدي إلى زيادة الودائع والأرباح وتقلل من تكلفة الخدمة المصرفية وتزيد من حجم العمل المنجز.

ولإختبار الفرضية إستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن إستخدام التقنية المصرفية يؤدي إلى زيادة الأرباح والودائع وتقليل التكاليف، ووجود عدد من فروع بعض البنوك تعمل بالطرق التقليدية بالرغم من إستكمال الربط الشبكي الإلكتروني، ومن توصيات الدراسة العمل في البنية التحتية للولايات التي مازالت تعمل بالنظام التقليدي، وزيادة مجهودات نشر الثقافة المصرفية الإلكترونية.

6-محمد القذافي أحمد أبكر(2009م)[1]:

تناولت الدراسة الأثر الذي تحدثه الصيرفة الإلكترونية في إجتذاب السيولة النقدية إلى داخل الجهاز المصرفي، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان مثله مثل معظم الدول النامية تعاني من مشكلة دوران معظم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، وأن هناك تحدياً كبيراً يواجه المصارف في كيفية جذب السيولة إلى داخل الجهاز المصرفي. هدفت الدراسة لتوضيح الأثر الذي يحدثه نظام الصيرفة الإلكترونية على حركة الأموال، ونبعت أهمية الدراسة من كونها من أوائل الدراسات التي توصلت لإستخدام نظام الصيرفة الإلكترونية كوسيلة لتقليل حركة تواجد النقد خارج الجهاز المصرفي، وضعت الدراسة الفرضيات الآتية: أن تطبيق نظام الصيرفة الإلكترونية يقود إلى زيادة الودائع المصرفية مما يقلل العملة لدى الجمهور، أن نظام نقاط البيع يساعد على بقاء النقد داخل الجهاز المصرفي ويقلل من كمية النقد المتداول بين الجمهور، إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستنباطي والإستقرائي والتاريخي للوصول للنتائج المطلوبة.

[1]) محمد القذافي أحمد بابكر، **الصيرفة الإلكترونية وأثرها في جذب الودائع المحلية، رسالة ماجستير في الإقتصاد منشورة**، 2009.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: شكل نظام الصيرفة الإلكترونية حافزاً للعملاء لأيداع أموالهم في البنوك، إستطاع نظام الصراف الآلي إجتذاب عدد من الجمهور للتعامل مع المصارف الأمر الذي ساهم في إجتذاب الأموال داخل الجهاز المصرفي وبقائها لفترة أطول، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة توظيف نسب السيولة الفائضة لدى المصرف، ويمكن للمصرف زيادة ودائعه بزيادة ثقتهم فيه.

7-محمد مصطفى الجزولي(2012م)[1]:

عنوان الدراسة: أثر الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير الخدمات المصرفية.

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وجاءت فروض الدراسة: تؤثر الصيرفة الإلكترونية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية إيجاباً على جودة الخدمات المصرفية، تساهم الصيرفة الإلكترونية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية في زيادة الكفاءة والفعالية بالمصارف، كما تساهم الصيرفه الإلكترونية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة.

حيث إستخدم الدارس المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ساهمت الصيرفة الإلكترونية في تحسين الكفاءة بالمصارف وذلك بتطوير المقدرات التقنية للعاملين بالقطاع المصرفي، وقد أوصت الدراسة بعدة تقصيات أهمها: ضرورة التوسع في الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الإلكترونية، وضرورة التدريب والتأهيل المستمر لكافة العاملين بالمصارف لمواكبة التطور في الصيرفة الإلكترونية.

[1]) محمد مصطفى الجزولي، **أثر الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير الخدمات المصر فية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير منشورة، 2012م.

8-مهدي الدوم آدم إبراهيم (2012م)([1]):

جاءت الدراسة بعنوان: الأساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن السيولة تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للمصارف حيث تكون التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ضخمة بالمقارنة مع قاعدة رأس مال المصرف، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أوالتنبوء بحجم وتوقيت إنسياب الأموال لخارج المصرف مع الأخذ في الإعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف تتعرض لهذا الإنسياب خصوصاَ في ظل هيكل الودائع في المصارف السودانية والتي تغلب عليها الودائع الخارجة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مجال ومكونات السيولة المصرفية، إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الدارس: لقد عانت المصارف السودانية من مخاطر عدم إسترداد التمويل، وحجز موارد المصرف الخارجة لفترات أطول من المخططة وهو مايعرف بظاهرة التعثر، عدم إنتهاج إستراتيجيات واضحة ومكتوبة وسياسات وإجراءات تنفيذية لإدارة السيولة، وقد أوصى الباحث بزيادة موارد المصارف الداخلية المتمثلة في رأس المال والإحتياطيات لتحقيق الإستقرار النقدي للمصرف.

9-معمري حسام الدين (2014م)([2]):

جاءت الدراسة بعنوان: دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأثر الذي تلعبه الأنظمة الحديثة في القطاع المصرفي وفي الإقتصاد ككل، وهدفت الدراسة إلى التعرف عن قرب على واقع نظام الدفع الإلكتروني الجزائري ومختلف تعاملاته.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هناك علاقة معنوية بين إستخدام أنظمة الدفع الحديثة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، وهنالك علاقة معنوية بين إستخدام أنظمة الدفع

---

[1]) مهدي الدوم آدم إبراهيم، **الاساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2012م.

[2]) معمري حسام الدين، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصري مرباح، 2014م.

الحديثة وزيادة حركة التعاملات المالية للمؤسسة الإقتصادية، لأختبار هذه الفروض إستخدم الدارس المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الدارس، أنظمة الدفع الحديثة ساعدت في معالجة الشيكات بين البنوك بنظام المقاصة الآلية في ظرف وجيز مع تقليل نسبة الخطأ وزيادة سرعة التعاملات المالية، وأوصت الدراسة بإجراء العديد من الدراسات والإستشارات من أجل تحديث هذا النظام والإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشة كيفية إيجاد الحلول لها.

10- عبدالرحيم محمد عبدالرحيم(2018)([1]):

جاءت الدراسة بعنوان: السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني(2005-2015م).

تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية: هل المصارف التجارية وضعت عوامل وأساليب وأدوات تؤدي إلى رفع كفاءة السيولة، المصارف التجارية طبقت معايير وسياسات السيولة التي تؤدي إلى رفع كفاءة البنك، السيولة النقدية أدت إلى رفع كفاءة بنك فيصل الإسلامي.

إستخدم الدارس المنهج الوصفي والتحليلي في إختبار الفروض والمنهج الإستقرائي والمنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: تحافظ إدارة المصرف على سيولتها النقدية من خلال إحتفاظها بأصول نقدية، وتطبق المصارف التجارية سياسات الإحتياطات الإضافية للمحافظة على سيولة المصرف التجاري بحسن إدارة سيولة البنك، وترتبط سيولة المصرف التجاري بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين موجوداته من السيولة النقدية وبين إلتزامه تجاه الدائنيين، وأوصت الدراسة بالآتي: على المصرف التجاري الإحتفاظ بأصول نقدية، وعلى المصرف إتباع الأسس العلمية لمنح الإئتمان، ووضع ضوابط وضمانات مقدمة وإيجاد التوازن بين مواعيد إستحقاق الإئتمان وسدادها.

[1]) عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير منشورة، 2018م.

التعليق على الدراسات السابقة:

إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول موضوع الدفع الإلكتروني بإختلاف مسمياتها، صيرفة إلكترونية، مقاصة إلكترونية، تقنية مصرفية.

وإختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن معظمها أقتصرت على بعض الخدمات الإلكترونية مثل ATM ، والبطاقات الذكية، الرسائل النصية، بينما تناولت هذه الدراسة كل هذه الخدمات بجانب التطبيقات المصرفية، إختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول موضوع السيولة النقدية بالمصارف أسبابها وأبعادها وكذلك تعدد أدوات جمع البيانات الأولية وذلك من أجل جمع أكبر عدد من البيانات لتشخيص المشكلة بدقة، فضلاً عن الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة حيث تعتبر حديثة مقارنة بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني

ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

- المبحث الأول: نشأة وسائل الدفع الإلكتروني
- المبحث الثاني : التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني
- المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تمهيد :

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلوا عليها وقد تطورت وسائل الدفع عبر العصور ، وذلك لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها فبدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك نظام المعدنين وبسبب حدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية الإلزامية التي تستمد قوتها من القانون ، وجمع التطورات غير مسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل دفع الكترونية لوسائل الدفع التقليدية التي توجد بأشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة الصفقات .

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث نستعرض ماهية وسائل الدفع في المبحث الأول ، التحول إلى وسائل الدفع الألكتروني في المبحث الثاني

المبحث الأول :تطور وسائل الدفع الإلكتروني:

شهد العالم مجموعة من التطورات ولاسيما في مجال الاقتصاد والبنوك من ضمنها وسائل الدفع الإكتروني التي أتاحت عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة المعلومات دون أن يحدث لقاء مباشر فيما بينها مؤدية بذلك إلى ظهور ثورة جديدة في مجال البنوك مما أثر على أسلوب الحياة في العالم كله.

تعريف وسائل الدفع :

تمثل وسائل الدفع أهم مكونات نظام الدفع وتعد من أبرز مؤشرات قياس كفاءته من حيث حجمها ومدى تنوعها، أو من ناحية طبيعتها وعلى هذا الأساس سنتطرق الى تعريف وسائل الدفع.

التعريف الأول :

يمكن تعريف وسائل الدفع بأنها إمكانيات وجدت قصد تبادل المنتجات والخدمات بأبسط الطرق، توفر عنصر الأمان حسب المبلغ المعني والصرامة المطلوبة فيما يخص

إحترام الآجال، وكل وسيلة دفع تتميز بخاصية الإستعمالات التي توفرها لكل ثنائية شركاء الدفع المستفيد.[1]

التعريف الثاني :

تعرف وسائل الدفع على أنها أداءة من أدوات الدفع تسمح لأي كان بتحويل الأموال مهما كانت الركيزة أو الأجراء التقني المستعمل.[2]

التعريف الثالث :

هي كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة سواء كانت الدعاية المستعملة ورقية كالشيك والسند لأمر وغيرها أو قيديه كالتحويل أو إلكترونية كالبطاقات البنكية.[3]

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تشرح عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية تحظى بالقبول الإجتماعي لها، وهذا ما سنبرزه من خلال توصيف نظام الدفع وتحديد خصائصه.

مفهوم النظام :

أن أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج فيما بينها، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، قصد تحقيق نتائج مرغوبة تسمى مخرجات النظام.[4]

مفهوم نظام الدفع (systeme de paiement):

يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية. ومنه فإن أنظمة الدفع لايفرضها

---

[1]- محمد بن سعود العصيمي، **البطاقات الدائنة وأنواعها، بدون تاريخ**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص55.

[2]- عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام العالمي الجديد، وهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2013،ص20.

[3]- المرجع السابق،ص21.

[4]) علي محمد أحمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص10.

القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية وإجتماعية وإقتصادية لأي بلد وكذ التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق إستعمال وسائل الدفع.

خصائص أنظمة الدفع : تتميز أنظمة الدفع بالخصائص الآتية:

أ- **البساطة والوضوح:** أي أن تكون القواعد والإجراءت المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.

ب- **المرونة:** وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والإستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة الى تطور في سلوك الوحدات (أفراد ومؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الإتصال أو القوانين والتنظيمات.

ت- **السرعة:** وهي إجراء الدفع في أقل من زمن حقيقي ممكن.

ث- **الأمان:** يتعلق الأمر هنا أساساً بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

التطور التاريخي لوسائل الدفع :

شهد العالم منذ القدم تطورات في نظام الدفع بدءاً بالمقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون إستخدام أي وسيط غير أن هذا النظام كان عاجزاً عن مسايرة التطور الإقتصادي مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة.[1]

فخلال فترات سابقة إستخدم الإنسان فيها الذهب والفضة ومعادن وسلع أخرى ببعض المهام التي تقوم بها النقود حاليا، إذ كانت لها قيمة تبادلية الى جانب قيمتها كسلعة وهو ما يعرف بالنقود السلعية.

ومع التطورات الإقتصادية ظهرت النقود النائبة والتي تعنى إستعمال شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية، وتصدرها السلطة النقدية وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سائلة كاملة القيمة.[2]

---

[1]) مروان عطون، **النظريات النقدية**، 1989، دار البحث للطباعة والنشر، عمان، ص12.

[2]) هيل عجيمي جميل الجنابي ورمزي يس سعيد رسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، 2009، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ص17.

أما في العصر الحديث ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات قد ظهرت العديد من الوسائل التكنلوجية الحديثة التي سادت معها ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس نظراَ لمزاياها من ناحية السرعة أو التكلفة حيث أصبح من السهل على أي شخص في أي مكان أن يحصل على جميع المعلومات التي قد يحتاج إليها في أي مجال من مجالات مختلفة عن طريق شبكة الانترنت التي إرتبطت بتكنلوجيا الإلكترونيات والحواسيب فكان لها دور كبير، فتم تفاعلها مع كافة القطاعات والمؤسسات، حيث فتحت المجال بتقديم المعلومات كما شاع مؤخراً إستخدمها على نطاق واسع في الأغراض التجارية كانت نتيجته التحول الى ممارسة التجارة الإلكترونية التي أتاحت عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة الانترنت مؤدية بذلك الى ظهور ثورة جديدة في شكل التجارة العالمية أثرت على أسلوب الحياة بأكملها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المصرفية الإلكترونية بكل فعالية وإنفتاح وكفاءة، لأن التطورات التكنلوجية المتسارعة التي تجرى فيها الإنتقال من إقتصاد الموجودات إلى إقتصاد المعلومات والأرقام ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية بات أمرأ مسلماً به على القطاع المصرفي والمالي بإعتباره أكثر تأثراَ خاصة في المعاملات المالية المتداولة إذ أملى على المصارف تبني إستراتيجية ومآدها تطوير بنيتها التكنولوجية وأنظمتها المعلوماتية لمواكبة هذا التطور، وبالتالي القدرة على المنافسة، وعليه نجد أن العالم يتجه نحو تطبيق واسع لنظام المدفوعات بوسائل دفع إلكترونية ما يقلل من إستخدام النقود بشكل كامل.[1]

الأشكال التقليدية لوسائل الدفع :

عرف النشاط الإقتصادي عدة وسائل دفع، تمكن من أجراء الصفقات بسهولة حظيت بالقبول الإجتماعي فبالإضافة إلى النقود وسيلة الدفع الوحيدة المتاحة وبعدها

[1]) زهير زواش، **دورنظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، دراسة حالة الجزائر، مزكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص19.

عرف الإنسان عدة وسائل أخرى كالشيك بأنواعه وأوراق الدفع مثل الكمبيالة، سند الرهن الح... وكل هذه الوسائل يمكن تداولها وإستخدامها في تسوية الصفقات.

أولاً : النقود :

هي كل شئ يلقى قبولاً بين الناس كوسيط للتبادل أو لإبراء الديوان يسمى نقوداً ويعنى هذا التعريف المبسط للنقود أن قبول الناس أو الأفراد لأي شئ قبولاً عاما كوسيط للتبادل وأداءة لتسوية الديون وإبرام الذمم يعطى لهذا الشيء صفة النقود.[1]

أنواع النقود :

يمكن تقسيم أنواع النقود حسب تطورها التاريخي إلى ثلاث أنواع وهى :

النقود السلعية :

تعتبر النقود السلعية أقدم أنواع النقود التي عرفتها المجتمعات البشرية حيث لجأ إليها الناس للتخلص من مشاكل المقايضة وصعوبتها المختلفة وقد شملت هذه السلع القمح والشاي والماشية ... الخ وقد كان لها صنفها كسلعة وصفتها كنقد.[2]

النقود المعدنية :

إنتشر إستعمال المعادن نقوداً بعد أن ظهر تفوقها على غيرها من سلع إذ تسهل صياغتها وجعلها في شكل معين، بقيمة محددة، أول أنواع النقود المعدنية التي شاع إستعمالها كانت النقود النحاسية والبرونزية وعند إتساع نطاق حجم التبادل التجاري إستخدمت الفضة في التبادل، ثم أستخدم الذهب ثم أستخدمت النقود الفضية والذهبية معاً.[3]

النقود الإئتمانية :

عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات يطلق عليها أيضاً بالنقود المصرفية أو نقود الودائع يمكن إستخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن إستخدامها يتوقف عند موافقة

---

[1]) محب خلة توفيق، **الإقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2015، ص27.

[2]) سعيد سامي الحلاق، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2010، ص22.

[3]) محمد زهير شامية، **النقود والمصارف، الشركة العربية للتسويق والتوريدات** ، دار الفكر للنشر والتوريدات، الإسكندرية، 2014، ص23.

الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون وهكذا نجد أن النقود الإئتمانية ليس لها كيان مادي ملموس إنما توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك.[1]

ثانياً : الحساب :

هو عقد بمقتضاه يلتزم بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينها إلى قيود في الحساب تتاقص فيما بينها، بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده ديناً مستحق الأداء ومن مزاياه أنه أداءة إئتمان وضمان بفضل المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما تؤدى إليه من إعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائناً فيها فيدرأ بذلك خطر إفلاس الطرف الآخر.[2]

ثالثاً : الشيك :

الشيك أمر مكتوب بموجبه الساحب أو شخص آخر معين أو حامله من قبض كل النقود أو بعضها المقيدة لذمته في حساب لدى المسحوب عليه عند الطلب وإستعمال الشيك كوسيلة دفع يتم تخصيصها من قبل أصحاب الحسابات البريدية والخزينة.[3]

ومن أنواعه نذكر ما يلي:

الشيك المسطر :

يقصد بالتسطير وضع خطين بينهما فراغ على وجه الشيك من الأعلى إلى الأسفل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد النظر إليه.

الشيك المعتمد :

وهو الشيك الذي يطلب من المسحوب عليه إعتماده ويتم ذلك بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك، وإعتماد الشيك قرينة على أن المسحوب عليه الرصيد الكافي للوفاء بقيمة الشيك .

الشيك المعد للقيد في الحساب :

---

[1]) محمد إبراهييم عبدالرحيم، **إقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،،2014 ص57.

[2]) الوصيف عمار، **إستراتيجات نظام المدفوعات في القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مزكرة منشورة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منقوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص16.

[3]) وهيبة عبد الرحيم، **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر الوضعية والآفاقن مجلة الباحث**، العدد 9، المركز الجامعي،2011، ص38.

ميزة الشيك المعد للقيد في الحساب كما يدل عليه إسمه أنه لا يجوز وفائه نقداً وإنما عن طريق قيده في حساب حامله لدى المصرف المسحوب عليه أو أي مصرف آخر كما يجوز لساحب الشيك ولحامله أن يمنعا وفائه نقداً بوضع العبارة الآتية (القيد في الحساب)على ظهر الشيك أو أي عبارة أخرى مماثلة وفى هذه الحالة لا يمكن أن يجرى تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطرق القيد في السجلات يقوم مقام الوفاء.[1]

الشيك السياحي :

عبارة عن أوامر تسحبها مؤسسة على فروعها في جهات مختلفة في العالم ويقصد بها تمكين السائحين من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التى يقومون بزيارتها حيث يستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج.

الشيك البريدي :

هو أمر بالدفع لدى الإطلاع عليه، بمقتضاه يتمكن الساحب من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمعتبرة لحسابه لدى مصلحة البريد أو دفع هذه النقود إلى شخص آخر بعينه.[2]

رابعاً : أوراق الدفع :

الكمبيالة :

هي ورقة تجارية تظهر ثلاثة أشخاص فى آن واحد يجب أن تتوفر فيها شروط موضوعية وأخرى شكلية حيث تخضع الشروط الموضوعية اللازمة لصحة الإلتزام الناشيء عن الكمبيالة لقواعد القانون المدني، فضلاً عن شروط موضوعية خاصة مردها أن الصك يثبت إلتزاماً تجارياً شديد الوطأة على المدين.

---

[1]) أكرم ياملكي، **الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**، دار الثقافة للنشر، عمان، 2008، ص226.

[2])علي المدني ومحمد كمال طه، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص37.

السند لأمر :

ورقة تجارية لا يتضمن سوى طرفين هما المحرر والمستفيد بحيث يكون الطرف الأول محرراً مدنياً والطرف الثاني مستفيد فيحرر لأمره سنداً يتعهد فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين لآحق هو تاريخ الإستحقاق للدائن.

سند الرهن :

الأصل في سند الإيداع أنه بيان ملكية البضاعة ويمكن بيع هذه البضاعة بتقديم سند الإيداع والوصل المرفق به غير أنه يمكن أن يتحول إلى وسيلة دفع إذا تم تظهيره لشخص آخر وهذا التظهير لا يدل على إنتقال ملكية البضاعة وإنما يدل على رهن هذه البضاعة .

سند الصندوق :

هو عبارة عن إلتزام مكتوب من طرف هذا البنك يدفع المبلغ المذكور في السند في تاريخ معين هو تاريخ الإستحقاق وقد يكون هذا السند محرر بإسم هذا الشخص أو لأمره أي لحامل السند ويحدث هذا عندما يقوم شخص ما بإقراض بنك أموالاً قصيرة الأجل مقابل الحصول على فائدة.[1]

سند النقل :

وثيقة تمنح من الناقل يثبت ملكية البضاعة سواء كانت في الطريق أو وصلت إلى الجهة المقصودة ويصبح هذا السند ورقه تجارية إذا تم إصدارها أو تظهيره لحامله ويمكن تداول سند النقل عن طريق التظهير حتى وإن كان السند إسمياً أي صادر لشخص مسمى.

السندات العمومية وقصيرة الأجل :

تحتاج إلى نوعين من الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية وتلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل إحتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية

[1]- زهير زواش، **مرجع سابق**، ص7.

وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظراً لطابعها المتقطع في الزمن وعدم القدرة على الإنتظار لإستعجالية النفقات والسندات العمومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سندات الصندوق والإختلاف الإساسي الموجود بينها هو في الجهات التي تصدرهما.

كذلك في كون السندات العمومية مضمونه من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد وإستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها أي سندات غير إسمية.[1]

أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

إن إتساع التجارة إلكترونية سمح بتضاءل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام إزدهار الدفع الإلكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل الشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالنقود الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية إبتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية لهذا يتم الدفع إلكترونياً.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلع أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح مع خصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجؤ إلى الدفع الإلكترونية من خلال شبكة إتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب.

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان مطبوعات جزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005، ص35.

المبحث الثاني : التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني :

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني من أكثر موضوعات عصر المعلوماتية إثارة للجدل في وقتنا الحاضر، ونتساءل معاً لماذا هذا الجدل وما سر الإهتمام بها ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في تعريف وتحليل أنواع وسائل الدفع الإلكتروني وكذلك معرفة مزايا وعيوب هذه الأخيرة.

تعريف وسائل الدفع الإلكترونى :

يمكن النظر إلى وسائل الدفع الإلكتروني من ثلاث زوايا أساسية وهى أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين أجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار. ومن جهة أخرى فتمثل أدوات للدفع العاجل، عندما تكون محل تداول بين فئة التجار ومن جهة أخرى فتمثل أدوات للدفع العاجل عندما تكون محل تداول فئة التجار وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة اقل وأخيراً هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن، حيث إن إمتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها مالياً أو انتظار فرصة أفضل في المستقبل وإنطلاقاً من هذا المبدأ فإن وسيلة الدفع تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية وإعادة إسترجاعها في المستقبل.[1]

كما تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها الصورة أو الوسيلة الإلكترونية والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق بينها وبين الوسائل التقليدية، هي أن الدفع الإلكتروني تتم عملياته وتسييره إلكترونياً ولا وجود للحولات والقطع النقدية.

أيضاً تعرف على أنها تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومغناطسية في تبادل المعلومات وتخزينها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها تلك الوسائل التي تسمح بتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسهله وبأقل تكاليف ممكنة.

---

[1]) الطاهر لطرش، **المرجع السابق**، ص31.

[2]) محمود أبو فره، **الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت**، دار أسامه للنشر، الطبعة الأولى، 2009، عمان، ص13.

خصائص وسائل الدفع الإلكتروني :

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً : يتسم وسائل الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية :

أي انه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم إستخدمها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

ثانياً : يتم الدفع بإستخدام النقود الإلكترونية: وهى وحدات نقدية عادية محفوظة في شكل إلكتروني ويتم الوفاء بها الكترونياً.

ثالثاً : يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد :

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت وفق المعطيات الإلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد ويتم الدفع بأحد الأسلوبين :

- من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض حيث يكون الثمن مدفوعاً مقدماً.
- من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقاً لهذا الغرض.[1]

رابعاً : يتطلب توفر أجهزة:

- يعتمد عليها في تنفيذ هذه العمليات التي تتمعن بعد تسهيل تعامل الأطراف والثقة فيما بينهم .
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجيده إذ أصبحت هنالك عمليات جديدة لا يمكن لأي بنك من أدائها إلى عملائه إلا إذا كان يمتلك خدمات إلكترونية معينة كما تتميز تلك العمليات بالسرعة في الأداء والدقة.[2]

---

[1]) السعيد بريكة ، **واقع عمليات الصيرفة وأفاق تطورها في الجزائر**، مزكرة منشورة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011، ص140.

[2]) ليث محمود أحمد الحاج، **نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر sms ودوره في تحقيق ولاء العملاء في البنوك التجارية الأردنية**، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2012، ص25.

المبحث الثالث : أنواع وسائل الدفع الإلكتروني :

نتيجة التطورات الحادثة في مجال التجارة الخارجية قامت البنوك بإستحدام سائل دفع إلكترونية متعددة وإتخذت عدة أنواع إختلفت بإختلاف وظائفها ومنها:

1-آلات الصرف الذاتي (Automated teller machines):

بدأ إستخدام آلات الصرف الذاتي عام 1967 بأحد فروع بنك باركيز بالمملكة المتحدة حيث كان تسمح فقط بخدمة السحب النقدي، وعقب النجاح الذي حققته تلك الآلات تم البدء في التطبيق في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بنك فيرست ناشيونال، ثم إنتشر تطبيقها لتشمل مختلف إنحاء العالم، هذا ويعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود إتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف بحيث يمكن إستقبال بيانات العميل (رقم التعريف الخاص بالعميل، رقم حسابه، رمز الخدمة،.....الخ) بمجرد قيام العميل بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم الآالة بعد ذلك بإعطاء إستجابة فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة كالسحب النقدي، إيداع الشيكات، كشف الحساب، بيان الأرصده، كما أضيفت إليها موخراَ العديد من الخدمات الأخرى المتطوره مثل تحويل الأموال إلكترونياَ، ولإتمام هذه الأعمال يزود العميل برقم سري للدخول به على الآلة، ثم تستجيب الآلة للطلب إذا أستخدمت حسب التعليمات بشكل صحيح وفي حالة تكرار الخطأ في إدخال الرقم السري أكثر من مرة أو طلب حركة غير مصرح بها لحامل البطاقة فإنه عادة ما تقوم الآلة بإبتلاع البطاقة.[1]

2- البنوك المنزلية Home Banks:

وهي عباره عن إستخدام الحاسب الآلي الشخصي للعميل وربطه مع نظام الحاسب الآلي بالبنك والذي أصبح يعرف فيما بعد بإسم البنوك المنزلية وهو يعتمدعلى فكرة تحويل البيانات من حاسب العميل الى حاسب البنك والعكس وذلك من إشارات رقمية إلى موجات او إشارات ضوئية (تناظرية) بواسطة أجهزة التحويل الخاصة

[1]) طه طارق، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الفكر الجامعي**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص40.

بالحاسب لتمر عبر وسائط إتصال متعددة إلى الحاسب الشخصي بمنازل العملاء ومن أمثلة وسائل الإتصال المستخدمة، الأسلاك المحورية، والموجات الهوائية والأقمار الصناعية والخطوط الهاتفية وإستناداً على ذلك يعمل الحاسب الشخصي للعميل كمحطة طرفية لإستقبال الخدمات المصرفية المتمثلة في عرض أرصدة العملاء، طباعة كشوف الحساب، بيان بالشيكات المحصلة، كمايمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادره من العميل للبنك مثل تجديد الودائع، وربط ودائع جديده، التحويل من حساب لآخ، طلب دفتر شيكات، حيث يحصل العميل العميل على المعلومات بواسطة شاشة المعلومات التي تقوم بإرسال تعليماته إلى حاسوب المصرف للإطلاع على حساباته أو التحويل أو دفع الفوائد.

3- نقاط البيع Point sale:

وهي عباره عن حاسبات موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى والتي تكون على إتصال مباشر بالحاسب الآلي للبنك، حيث تجرى عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الإتصال المختلفة، ومن خلال هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال قيمة مشتريات العميل لتخصم من رصيد حسابه مباشرة في البنك وإضافة القيمة الى حساب المتجر في نفس البنك.

4-الهاتف المصرفي البنك المحمول او (phone Bank):

أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي كخدمة يتم تأديها لمدة 24ساعة يومياً طوال العام حتى أيام الإجازات والعطل الرسمية. إذ يوجد إتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك يستطيع العملاء الإستفسار عن حساباتهم كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفغ بعض الإلتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء فضلاً عن تقديم جميع العمليات المصرفية وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التلفون أو عباره عن عنوان إلكتروني على شبكة الإنترنت العالمية ومن ثم يطلق علية البنك المحمول أو الهاتف المحمول أو الهاتف المصرف.[1]

[1]) السيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، ص106.

1- البطاقات الإئتمانية Cerdit Card:

تعريف بطاقة الإئتمان :

هي بطاقات بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم إستخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء تم التسديد لاحقاً ، مع السماح له بتأجيل سداد رصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة ، وقد كان لظهور هذه البطاقة إستجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للإستفادة من نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لها السرعة وسهولة الإستعمال والحماية لأموالهم ، بالإضافة الى تمكينهم من الدخول إلى نظم المعلومات المالية اللازمة لديهم ، حيث يتم انجاز الخدمات المذكورة عبر عدة وسائل أهمها شبكات عامة ذات أقفال (public-switched network)او شبكات هيكلية (backbone) networkوالهواتف المستندة للشاشات (screen based telephone))يتضح ذلك أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها بطاقات الإئتمان والتي تعني أقتصادياً القدرة على الأقراض ذلك لأن الجهة المصدرة للبطاقة تجعل الوفاء بالقيمة للتاجر على دفعات مؤجلة مما يحقق معنى الإئتمان.[1]

إنواع بطاقات الإئتمان :

تنقسم بطاقات الإئتمان بصفة رئيسية إلى ثلاثة أنواع هي :

أ- بطاقة الخصم او بطاقة الدفع الفوري cubit card:

هي البطاقة التي تستمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى البنوك لمواجهة المشتريات المتوقعة ، فعندما يقوم حامل البطاقة بشراء أي خدمة من التجار يقوم التاجر بإرسال مستندات الشراء الى البنك الذى يقوم بدوره بالخصم من حساب العميل ومباشرة بالقيمة المستحقة عليه كما يمكن الخصم أيضاً بقيمة المسحوبات النقدية من آلات سحب النقود.

[1]) ليث محمود أحمد الحاج، **مرجع سابق**، ص25.

ب- بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري charge card:

هذا النوع من البطاقات لا يتطلب إصدارها قيام حاملها بالدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جارى وإنما تتم المحاسبة معه شهرياً عن طريق إرسال البنك المصدر كشف حساب يتضمن تفاصيل المبالغ على حامل البطاقة نتيجة مسشترياته من السلع والخدمات من التجار وكذلك مسحوباته النقدية من آلات السحب النقدي أو البنوك على أن يكون ذلك في حد البطاقة الأقصى.

ت- بطاقة الإئتمان المتجدد card cardi:

هي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع الدفع الآجل لقيمتها ولا يستلزم ذلك بالضرورة وجود مبالغ مالية بحساب العميل حال إستخدامه للبطاقة المصدرة ومن أشهر أنواع بطاقات الإئتمان المتجددة بطاقة الفيزا وبطاقة ماستر كارد وهذه البطاقات لها ثلاث أنواع :

بطاقة فضية أو عادية وهى لا تتجاوز قيمتها القرض الممنوح لحاملها حداً آعلي عشرة آلاف دينار مثلا.

بطاقة ذهبية أو ممتازة، وهى لا يتجاوز قيمتها القرض الممنوح لحاملها الحد السابق وقد لا يحدد فيها مبلغ معينة مثل بطاقة امركيان اكسبريس والتي تمنح عادة للأثرياء مقابل دفع رسوم باهظة.[1]

مزايا بطاقات الإئتمان :

- تعتبر أداة حقيقية للحصول على القرض.
- لا يشطرت لحصولها وجود رصيد دائن بالبنك ، يمكن معا طلب البطاقات الاضافية لأفراد الأسرة.
- يمكن لحاملها شراء الحاجيات والخدمات بالبطاقة او برقم الحساب.
- معترف بها على المستوى العالمي.

[1]) سعيد بريكة، **مرجع سابق**، ص39.

1-البطاقة الذكية smart cart

واحدة من التكنلوجيا الداعمة للعمليات الدفع الإلكتروني هي البطاقات الذكية، وهى بطاقات دفع بلاستيكية، ولكنها تختلف عن غيرها بوجود شريحة دقيقة مثبته في البطاقة قد تكون هذه الشريحة مشغل حاسوبي صغير بذاكرة او مجرد شريحة ذاكرة.[1]

مزايا البطاقات الذكية:

- السهولة في التعلمل.
- القدرة العالية على تحزين المعلومات.
- تقلل فرص التبادل من خلال بيانات أكثر وأدق للعميل.
- سهولة الحصول عليها وذلك من خلال منفذ الصرفاإلكترونية ومركز للبيع التجاري.
- المرونة كونها تلعب دور النقود من مختلف الفئات.

2-الشيكات الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية:

1) الشيك الإلكتروني:

لجأت العديد من الدول إلى إصدار نوع جديد من الشيكات يعرف بإسم الشيكات الإلكترونية وذلك من أجل استخدامه كأداة من أدوات الدفع الإلكتروني أثناء القيام بالعمليات التجارية.والشيك الإلكترونيهو عباره عن وثيقة إلكترونية تحتوي على البياناتالتالية:رقم الشيك'اسم الدافع'حساب الدافع'اسم البنك'اسم البنك'اسم المستفيد'القيمه التي ستدفع'وجدة العملة المستعمله' تاريخ الصلاحية' التوقيع الإلكتروني للدافع. ويتم تحرير الشيكات الإلكترونية وتبادلها عبر شبكة المعلومات الدولية' وعملية التحرير هذه تعتبر الفارق الأساسي بين الشيكات الإلكترونية والشيكات العادية.

الشيك الإلكتروني يتيح من خلال موقعه الإلكتروني فرصة كبيره للعميل للتحكم في دفتر شيكاتة الخاص به والحصول على تقارير إلكترونية فورية عن حركة حسابه

[1])خضر مصباح الطيطي، **التجارة الإلكترونية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008،ص138.

على شبكة المعلومات الدولية.ولقد بدأت فكرة التحول إلى الشيكات الإلكترونية بعد الدراسات التي تمت في الولايات المتحد والتي أوضحت أن البنوك تستخدم أكثر من 500 مليون شيك عادي. [1]

مميزات الشيك الإلكتروني:

تتميز الشيكات بمجموعة من السمات أهمها

- تصرف الشيكات الإلكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها.
- دفتر الشيكات الإلكتروني دفتر آمن مقارنة بدفتر الشيكات العادي ولايختلف كل منهما عن الآحر إذ أنهما يحققان الهدف والوظيفة نفسها.
- يوءدي الشيك الإلكتروني إلي تقليل عمليات الإحتيال والنصب إتجاه البنوك والمستفيدين وغيرهم من حلال التأكد من كافة بيانات الشيك لدى نقاط التعامل به' ويحمي المتعاملة من التحايل بإستحدام شيكات مزوره.
- يوفر التعامل بالشيكات الإلكترونية حوالي 50 بالمئة من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الإئتمان ممايساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعلملون بهذه الشيكات.
- لايتم تحميل الشيكات المرتدة عن طريق شبكة المعلومات الدولية بالرسوم التي يتم تحميلها علي الشيكات المرتدة العادية.
- يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة باالشيكات العادية والتي يتم في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

وأما فيما يتعلق بآلية التعامل بالشيكات الإلكترونية فإنها تمر بالمراحل التالي:

- إشتراك المشتري لدى البائع جهة التخليص ويتم فتح حساب جاري له أو يتمالاتفاق على الصرف حصماً من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق علية.

[1]) خضر مصباح الطيطي، **المرجع السابق**، ص140.

- يقوم البائع بالإشتراك أيضاً لدى جهة التخليص التي اشترك فيها المشتري حيث يتم فتح حساب جاري له أو ربطه مع أي حساب جاري له ويتم تحديد شكل التوقيع الإلكتروني الخاص به.
- يقوم المشتري بإختيار السلعه أو الحدمة التي يرغب في شرائها من البائع وبعد أن بتم الإتفاق على سعرها.
- يقوم البائع بإستلام الشيك الإلكترونيالموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ويقوم بإرساله الي جهة التخليص.[1]
- تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذللك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بتمام إجراء المعاملة المالية حيث يتم الخصم من رصيد المشتري والإضافة إلى رصيد البائع.

2) التحويلات الإلكترونية:

هي عملية تتم بين حسابين لدى بنك آحر'فيقوم البنك بحصم مبلغ الحوالة من حساب الأمر وإضافته إلى حسالب المستفيد فهي عملية بسيطة تتم في لحظةواحدة بدون فارق زمني بين عملية الخصم والإضافة عند إستخدام القيد عن طريق الحاسوب.أما بالنسبة للتحويل البنكي الإلكتروني فإنه لا يختلف عما سبق ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون وسيلة إلكترونية مثل الإنترنت.وقد يأتي ذلك إما بواسطة أمر بسيط صادر عن العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب آحر' وإما نتيجة احدى التعاملات الالكترونية لإجراء عملية التحويل بشكل آمن حيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط وهذا الأحير بإرسال النموذج لدار المقاصة الآلية' إذا كانت البنوك مشتركة في نظام المقاصة اللآلية.والتي تقوم بدورها بإرسال النموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل أما إذا لم تكن البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية فإن الوسيط يرسل النموذج للبنك

[1]) خضر مصباح الطيطي، **المرجع السابق.** ص144.

مباشرة'وقد أدى تنظيم هذه العملية سواء من طرف بعض التشريعات أو بعض البنوك المركزية إلى الإستغناء عن محاولة تطويع القواعد العامة حتى يمكن الإعتراف بقانونيتها.[1]

النقود والمحفظة الإلكترونية :

1- المحفظة الالكترونية :

لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الاعتماد قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية حيث تعمل المحفظة الإلكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة إعتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدون عناء طبعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح والمحفظة الإلكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الإعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها .[2]

إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية :

يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية في الجدول التالي :

جدول رقم(1) إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية:

الإيجابيات	السلبيات
1ــ سهولة الاستعمال	1ــ التكلفة الوحدوية للتشغيل
2ــ تقليص خطر السرقة	2ــ التكلفة الوحدوية للمستعمل
3ــ إمكانية أجزاء مدفوعات دون صندوق إمتلاك حساب بنكي	3ــ الوقت اللازم للتعدد على إستعمالها
4ــ سهولة الدفع من خلال عدة عملات دون القيام بعملية الصرف	4ــ المراقبة من طرف البنك المركزي

[1]) خضر مصباح الطيطي، **المرجع السابق**. ص145.

[2]) حسين محمد سمحان، **إقتصاديات النقود والمصارف** ، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر 2011، ص26.

2- االنقود الإلكترونية :

نظراً لحداثة النقود الإلكترونية مقارنة بعمر البشرية فان هناك إختلافات حول تعريف هذه النقود ومن ثم تقديم تعريفات متعددة للنقود الإلكترونية منها ، هي قيمة نقدية في شكل وحدات إئتمانية مخزونة بشكل أو على اداءة إلكترونية يحوزها المستهلك.

أو هى : معالجة رقمية للمدفوعات عبر الإنترنت حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية وتتم بإستخدام الحوسبة الرقمية بأشكالها المختلفة ، من حواسيب وهواتف نقاله وبطاقات ذكية أو أي وسيلة أخرى على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيريه.

نستنتج إذاً أن النقود الإلكترونية عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الإفتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكى أو على القرص الصلب.[1]

خصائص النقود الإلكترونية :

تتمتع النقود الإلكترونية بخصائص تكون بشكلين :

أ- خصائص متعلقة بالإستخدام : يتميز النقد الإلكتروني عن أدوات الدفع الأخرى لما يلى :

- يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقميه مستقلة عن أي حساب مصرفي.
- يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.
- يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كالإنترنت أو الشيكات اللآسلكية .
- لا يستلزم وجود طرف ثالث لإشهار أو مراجعة او تأكيد التبادل.
- يتميز بالقابلية للإنقسام أو متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تسييراً لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
- مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل النقد الأخرى.

[1]) بسام أحمد الزلمي، **دور النقود الإلكترونية في غسيل الأموال**، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول، ص21.

ب ــ خصائص متعلقة بالإحتياط الأمني :

لتحقيق أكبر قدر من الأمن يتعين توفر عدة خصائص في صيغ النقد الالكترونية المقترحة أبرزها :

- أن تحقق الأمان عند إستخدامها بحيث يصعب إختراقها من قبل القراصنة والمحتالين.
- أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كافة الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بالنقد الإلكتروني.

مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني :

إنطلاقاً من المعلومات المقدمة مسبقاً توصلنا إلى مجموعة من إيجابيات وسلبيات وسائل الدفع الإلكتروني تمثلت أهمها :

بالنسبة لحاملها :

تحقق وسائل الدفع الإلكتروني مزايا عديدة أهمها :

- سهولة ويسر الإستخدام.
- تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادى السرقة والضياع.
- تيسر لحامله من أي عمله كانت وبهذا يسترح العميل من إجراء تداخل العملات وخروجها في بعض البلدان التي بها قيود على تحويل العملة ، أو من خروجها أو دخولها.[1]
- الإستفادة من الأقتراض من البنك أو الشركة المصدرة وفى هذا تمنح لها الإئتمان المجاني لفترات محدودة.
- تمكن هذه البطاقة من إثبات شخصية لحاملها خاصة في حالة السفر، إن ضياع هذه البطاقة لا يمثل مشكلة لحاملها إذ ما عليه ألا أن يتقدم بإبلاغ الجهة المصدرة

[1]) زهير زواش، **مرجع سابق**، ص97.

حيث تقوم هذه الأخيرة بصرف بطاقة جديدة وإبلاغ المحلات الجديدة برغم البطاقة الضائعة.

بالنسبة للتاجر :

- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع ، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها تزيح عبء متابعه ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك.
- إستيفاء رسوم البطاقة وتجديدها وتبديلها من الضياء أو السرقة.
- الحصول على فرق سعر العملة الأجنبية عند تحويل العملة محلياً إليها فهو يأخذ فائدة بيع الصرف عندما يسدد بالعملة الأجنبية ويستلم بالعملة المحلية

بالنسبة لمصدرها :

- إستيفاء رسوم إصدار الطاقة وتجديدها وتبديلها عند الضياع او السرق.
- غرامات التأخير عن عدم السداد ما على العميل حسب الوقت المحدد.
- الحصول على فرق سعر العملة الأجنبية أذا كان التسوق بها عند تحويل عمله محلية أليه فهو يأخذ فائدة بيع الصرف عندما يسدد بالعملة الأجنبية ويستلم بالعملة المحلية.

بالنسبة للاقتصاد :

من البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية أصبحت إستثماراً ضخماً للشركات التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات لإقتسام الأرباح الضخمة التي تديرها هذه طريق الضرائب المفروضة على أرباحها ومن ناحية أخرى فان إستخدام البطاقات الإئتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر فأن مراقبة التزوير إنتقل إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ، فضلاً الأخيرة عن عن ذلك فاستخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعنى أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم عروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية .

مزايا النقودالإلكترونية:

للنقود الإلكترونية مجموعة من المزايا نذكر منها:

- تكلفة تداولها زهيدة أي أن تحويل الأموال الإلكترونية تكون أقل تكلفة بالنسبة للأنظمة البنكية التقليدية.
- لاتخضع للحدود أي يمكن تحويلها من أي مكان بالعالم وفي أي وقت وذلك لإعتمادها على الإنترنت.
- بسيطة وسهلة الإستخدام أي أنها تقوم بتسهيل العمليات البنكية الى حد كبير.

مزايا الشيكات الإلكترونية:

- دفتر الشيكات الإلكتروني يحقق الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي.
- تقلص من تكلفة الإدارة والدفع 'تسوية المدفوعات.
- تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية والتي يتم تسويتها في وقت أطول.[1]

عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

بالنسبه لحاملها: من المخاطر الناجمة عن إستخدام هذه الوسائل زيادة الإقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية' وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد يترتب عنه وضع إسمه في القائمة السوداء.

بالنسبة للتاجر: إن حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم إلتزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه'ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهوما يعني تكبد التاجر صعوبات في نشاطه التجاري.

بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدرها هو عدم سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم،وكذلك تحمل البنك نفقات ضياعها.[2]

---

[1]) زهير زواش، **المرجع السابق**، ص98.
[2]) زهير زواش، **المرجع السابق**، ص99.

خلاصة الفصل الثاني:

إن وسائل الدفع هي مجموعة من القواعد والوسائل التي تتم من خلالها عملية الدفع وقد مرت هذه الأخيره بأشكال متعدده وبأنواع مختلفة سواء المعدنية أو الورقية ومع ظهور البنوك الإلكترونية برزت وسائل دفع إلكترونية والتي تختصر الوقت في تداولها والتقليل من الإفراط الإستحدام الورقي والبشري والتي تحظى بقبول واسع عالمياَ وأيضاَ أكثر ملائمة لطبيعة منهاالبطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية ولعل العائق الأكبر الذي تواجهه هذه الوسائل هو تسارع إستعمالها دون أن يواكبها تنظيماَ قانونياَ يناسب تحدياته، طبيعتها وخصوصيتها. ولأجل فتح أفاق أمام إنتشار هذه الوسائل يتعين تزويدها بما يزيد من درجة الأمان، والضمان، والسرية، والفعالية.

الفصل الثالث

السيولة المصرفية

- المبحث الأول : مدخل إلى السيولة المصرفية ومكوناتها وأهدافها
- المبحث الثاني : مؤشرات قياس وتقييم السيولة المصرفية

المبحث الأول : مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها وأهدافها

مفهوم السيولة المصرفية :

السيولة في معناها المطلق تعنى النقدية أما السيولة في معناها الفني فتعنى قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر وحيث أن الهدف في الإحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الإلتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة فان السيولة تعتبر مفهوم نسبى يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها.[1]

أما من الناحية الإقتصادية فالمقصود بالسيولة هي سيولة عناصر الثروة التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة كالأرشيف والعقارات والآلات والمعدات والحجارة الكريمة وغيرها. ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها، والسيولة تعبير إقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون إستثمار ليلبي المتطلبات العاجلة.

ويقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة إلتزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الإلتزامات الأخرى كالمقرضين والمقارضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المعرفة أو مكانته الحصول عليها عن طريق تسهيل بعض أصول المعرفة وتحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر.[2]

وتعرف كذلك بأنها قدرة المصرف على التسديد نقدا لجميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وهذا يستدعى توفر نقد سائل لدى المصارف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسيل بعض أصوله أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهوله.

وبين آخرون كذلك أن السيولة في الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي

---

[1]) عبد الحميد عبدالمطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص230.

[2]) الشمري صادق راشد، **إدارة المصارف، دار الطباعة للنشر**، الطبعة الأولى، بغداد، 2012، ص429.

تعرضه الأصول المعرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن هدوء الاستثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

ومن هذا المنطلق فان الباحث يتفق فيما ذكره الآخرون بان السيولة المصرفية تتمثل بمقدرة المصرف على تلبية الإيفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن خلال تحويل موجوداته إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر لذلك فان تحقيق مستويات كافية من السيولة يتدفق على المقدرة المالية للمصارف في مواجهة إحتياجاتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة وتقدير تدفقاتها النقدية دون أن يترك ذلك أثراً سلباً سواء في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف.

ومن هذا يبدو أن للسيولة أهمية خاصة للمصارف وهذه الأهمية ناتجة من طبيعة عملها كونها تعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية وودائع الجمهور سواء كانوا أفراد أم مؤسسات والتي يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لتلبية طلبات الساحب عليها وان الافتقار إلى التخطيط الدقيق للسيولة والى التبوء الدقيق لعمليات السحب والإيداع يدفع المصرف إلى موقف سيولة غير ملائم فقد يؤدى إلى تحقيق فائض أو عجز في سيولة المصرف بذلك يبدو أن هناك تقاطع واضح بين متطلبات اليوم ومتطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على إدارة أحوال المصرف فكل منها تعرض عليه متطلبات لتوجيه أمواله إلى مجالات معينة تختلف عن الأخر إذا أن متطلبات السيولة تفرض عليه توجيه أمواله إلى حدين النقد والموجودات ذات السيولة العالمية بينما نجد أن متطلبات الربحية تفرض على المصرف توجيه أمواله إلى جوانب تحقق له ربحية كالقروض والتسهيلات الائتمانية وان عملية التدقيق بين عاملي الربحية والسيولة هي ليست بالعملية السهلة واليسيرة.[1]

[1]) الشمري صادق، **المرجع السابق**، ص430.

أهمية السيولة المصرفية ومصادرها وأنواعها :

أولاً : أهمية السيولة المصرفية :

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من والى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التبوء بحجم وتدفيق انسياب المصرف الأموال النقدية خارج المصرف مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأحوال .هذا ويواجه العملاء إحتياجاتهم للسيولة ، أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف ومن خلال الإقراض منها. وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يحسب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهته مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الإستعداد يعطيها الايجابيات من اهمها:

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقرضين والتأكد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- مؤشرات ايجابية للسوق المالية المحللين والمودعين والإدارة
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجعله من سلبيات.
- تجنب دفع تكلفة اعلي للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.[1]

أهداف السيولة تتمثل أهداف السيولة فيما يلى :

- أن السيولة في البنوك تهدف إلى مواجهته أجراء أبراء الزمة في تاريخ استحقاقاتها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين.

[1]) نصر رمضان إحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مزكرة ماجستير منشورة، غزة، فلسطين، 2013، ص40.

- تعتبر مؤشرات ايجابية في الكثير من الأحيان آذ تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة والمودعين وحتى البنوك المحلية وهنالك أهداف أخرى للسيولة هي :
- تحمى الأصول من البيع الاضطراري عند الحاجة لان ذلك يعرض البنك لمخاطر كبيرة على المدى الطويل.
- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.
- تجنب البنك من اللجوء للبنوك الأول والبنك المركزي بلا قرض بشروط قد تكون

مكونات السيولة في المصارف التجارية :

درجت العادة في الأدبيات المالية بصورة عامة وإدارة المصارف التجارية بصورة خاصة إلى تقسيم مكونات السيولة في المصارف التجارية يتحسب درجة السيولة إلى قسمين هما :

أ- الأرصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية)

هي تلك الأصول النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها أي عائد ولم نشترك في الاستثمارات المصرفية أي أنها موجودات أو أصول تامة السيولة (على شكل نقد) وهى أكثر بنود الموجودات سيولة في المصارف التجارية وتتألف هذه الأصول السائلة من (النقد في صندوقه المصرف في الأرصدة لدى المصارف الأخرى والأرصدة المودوعة لدى البنك المركزي و أي أرصدة سائلة أخرى ممكنة هان يحتفظ فيها المصرف وعلى مستوى المصرف الواحد تتألف الاحتياطيات الثانوية من أربعة مكونات هي:

أ) يشمل مجموعة الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والتي تحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة الالتزامات اليومية وممارسة أنشطتها اليومية والفورية.[1]

[1]) خليل محمد حسين الشماع، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء للنشر، بغداد، 1998، ص172-173.

ب) الأرصدة لدى البنك المركزي

تنص التشريعات المصرفية على التزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لالبنك المركزي والتي تصرف بنسبة الاحتياطي القانوني والبنك المركزي لا يدفع أي فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لدية ولكن إذا زادت نسبة الإيداع على النسبة المقدرة التي نصت عليها القوانين فان البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه.[1]

ت) الأرصدة لدى المصارف الأخرى :

وهى الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

ث) الصكوك قيد التحصيل :

وتمثل الصكوك المستخدمة والمصارف الأخرى والتي يحتفظ بها المصرف ولم يتم استلام قيمتها.

ج) الأرصدة لدى المصارف خارج البلد :

وهى الأموال التي يقوم المصرف بإيداعها لدى مصارف أخرى خارج الجهاز المصرفي للبلد نتيجة التعاملات الخارجية للمصرف.

ح) الاحتياطيات الثانوية :

وهى عبارة عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المتخصصة ويمتلك هذا النوع فوائد مثل تدعيم الاحتياطيات الأولوية وتحقيق بعض الأرباح وتوفير السيولة الموسمية كما أن الهدف من هذه الاحتياجات هو تحقيق الربح بالدرجة الأولى ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للمصرف عند

[1]) خليل محمد حسن الشماع، **المرجع السابق**، ص174.

الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياجات الأولية وفى استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف' وكذلك أنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.[1]

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئيين الأول محدد قانونيا، ويسمى بالاحتياطيات القانونية والذي يأخذ شكل جولات الخزينة وسندات الحكومة ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتحويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة أما الجزء الثاني من الاحتياجات الثانوية، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته ،أي أنها تعتبر محددا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته أي أنها تعتبر بمثابة إدخال يستخدم عند الحاجة إليه كان يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أوليه 'أو تحويل جزء منه الأخيرة إليه.[2]

إن المصارف التجارية كغيرها من منشـــآت الأعمال تسعى إلى زيادة أرباحها وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياجات أولية تفوق حاجتها الفعلية' أي أنها يمكن إن تستخدم جزءا من أموالها في استثمارا ت قصيرة الأجل 'كشراء الأوراق المالية ' والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة فإنها تتمتع بسيولة عالية وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

نظريات إدارة السيولة :

أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات في الفكر المالي إلى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة وحدوث تلك الدراسات أهم تلك النظريات في أربعة نظريات مختلفة تتمثل في نظرية القرض التجاري ، نظرية إمكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية إدارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاث الأولى بإدارة الموجودات أما النظرية الأخيرة فإنها تركز على إدارة المطلوبات كما يأتي:

---

[1]) عقل مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المعجم العربي، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص158.

[2]) منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك، مدخل إتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية،1996، ص28.

1- نظرية القرض التجاري :

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التاريخي أن تكون لفترات قصيرة أو الغايات تمويل رأس المال العامل 'حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح وطبقا لهذه النظرية فان المصارف لا تفرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات ، وتناسب هذه النظرية في سيولة المجتمعات التجارية إذ تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.

وعليه فان هذه النظرية تنظر إلى أمد استحقاق القروض التجارية قصيرة الأمد مصدرا للسيولة ' بالإضافة إلى توسعها لتشمل قروض رأس المال العامل والتي بعضها يتم تسديده ذاتيا كما أن تطبيق هذه النظرية وتبنيها من قبل المصرف يتطلب إدارة مخاطرة السيولة من خلال تخصيص استثمار المطلوبات قصيرة الأمد أي الموجودات قصيرة الأمد.[1]

2- نظرية إمكانية التحويل :

إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل لفترة وجيزة.

أي أن هذه النظرية تعتمد أساسا على فكرة أن سيولة المصرف تعتبر جيده مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن 'وبأقل خسارة ممكنة .فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة ' فان المصرف يقوم بتمويل بعض من احتياطاته الثانوية' كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد ،أو يقوم ببيع جزء من

[1]) فلاح حسين ومؤيد عبدالرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص95.

الضمان المصاحب للقرض ، سواء كان عقارا أو أوراقا مالية أو غيرها' وعلى اثر ذلك يمكن إن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.[1]

كما تشير هذه النظرية إلى أن المصرف يكون في مركز سيولة ملائم إذ امتلك الموجود ويتطلب الأمر تحويله إلى المصارف الأخرى قبل أمد استحقاقه ' فالقصد من هذه العملية ليست التحريك فقط وإنما تعظيمه إذا تمكن من تحويل الموجودات إلى البنك المركزي مثلا بوصفه المقرض والملاذ الأخير .

3- نظرية الدخل المتوقع :

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل إضافة أي منحة للقروض قصيرة ومتوسطة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها لذ فان بإمكان المصرف أن يخطط للسيولة إذا استند إلى دفعات القرض المجدولة من قبل الزبون على أساس مستقبل المقترض، على اعتبار أن المصرف يعتمد على الأرباح المحتملة والجدارة الائتمانية للمقترض كضمانه قصوى للسيولة الكافية.[2]

4- نظريات المطلوبات :

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها شهادات الإيداع

---

[1]) رضا صاحب أبو أحمد، **إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2020، ص139.

[2]) الصايغ أبو أحمد ورضا صاحب، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردنية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، عدد104، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، 2006، ص60.

التي يمكن تداولها وهى شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة وان معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحدد أن بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون ولذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها ،وهى شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد قيمة معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع ،كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد وعادة ما تكون قيمتها الاسمية اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول كما توجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. وودائع سوق النقد وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة إرباح المصرف. لذا اتجهت الكثير من المصارف في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بمجالات إدارة الأموال أو التمويل أو مخاطرة التمويل بمختلف مسمياتها مما يعكس حرصهم الأكبر على الاعتماد على الأموال المقرضة.[1]

[1]) الصايغ أبو أحمد ورضا صاحب، **المرجع السابق**، ص61.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس وتقييم السيولة المصرفية :

أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات والأدبيات المالية والمصرفية النقدية أن قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول إلى نقد وبدون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر غير السائلة أما المطلوبات وفق الملكية فتنقسم إلى عناصر متغيرة وأخرى مستقرة فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير ويعكسها المطلوب المستقر وبهذا تكون إدارة المصرف أمام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها ونسب معينة تقيد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزامات ما لديها من تقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية.

والسيولة تمثل سقا ذا حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى إن إنخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدى إلى حالات العسر المالي ويتحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بإلتزامات خاصة تجاه المودعين عن سحب ودائعهم كذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الافتراض المقدم له ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة.[1]

نسبة الرصيد النقدي :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأحرى، وأية أرصدة أحرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجوده في المصرف على الوفاءبالإلتزامات المالية

[1]) منير إبراهيم هندي، **مرجع سابق**، ص30.

المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.ويمكن التعبير عن هذه النسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأخرى السائدة الأرصدة + المركزي البنك لدى النقد + الصندوق في النقد}}{\text{الودائع وما حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع ومافي حكمها جميع المطلوبات، بإستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال مايلي:

1-إيداع نقود جديده من جانب الأفراد والمنظمات.

2-سداد قروض سبق إن أقرضها البنك للعملاء او المتعاملين.

3-الإقتراض من البنك المركزي بضمان أوراق مالية مثلا.

4-زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الإحتياطات.

5-وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأحرى نتيجة عمليات المقاصة.[1]

نسبة الاحتياطي القانوني :

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة 'ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات، وقد يلجأ البنك المركزي الى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف اللبلد الإقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الإئتمان الممنوح في الإقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظرؤف التوسع الإقتصادي، وبالعكس، فإنه إذغ أراد إحداث حالة

[1]) زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، عمان، ص273.

إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني وهكذا. وتقاس النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{المركزي البنك لدى النقد}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ،خاصة في الظروف غير الاعتيادية ،وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.[1]

نسبة السيولة القانونية :

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف كذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقديم كفاية السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الثانوية+الاحتياطات الأولية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه غالى انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة

نسبة التوظيف :

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها كما في المعادلة الآتية.

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض وا السلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

[1]) محمود يونس وآخرون، **إقتصاديات النقود والمصارف في التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1995، ص168.

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف ،وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهى في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة ،لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجدية حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.[1]

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات :

تعتمد هذه النسبة لقياس الموجودات السائلة لدى المصرف غالى إجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن هنالك أرصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه المصرف والانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعنى تعرض المصرف للكثير من المخاطرة منها عدم القدرة على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية+المستحق على المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة .[2]

الودائع المصرفية

مفهوم وطبيعة الودائع:

يرغب الأفراد أحياناً لإغتبارات محتلفة، في تتضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم. ويبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها، ويتيح البنوك واحدة من هذه الصيغ،وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها. وعلى هذا الأساس، يمكن تعريف

[1]) رضا صاحب أبو أحمد، **مرجع سابق**، ص195.
[2]) رضا صاحب أبو أحمد، **مرجع سابق**، ص196-197.

الوديعة على أنها تمثل كل مايقو م الأفراد أو الهيئات بوضعة في البنوك بصفة موءقته قصيرة او طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف.

وتعتبر الودائع ديوناص مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن إستخجامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نقسه.

أنواع الودائع المصرفية:

تمثل الودائع مبالغ مالية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعيين بالعملات الأجنبية او المحلية، وتتحذ هذه الودائع أكثر من شكل طبقاً للإتفاق المنظم للعلاقات بين صاحب الوديعة والبك، ويمكن تقسيمها على أساس حركة الحساب إلى نوعين الودائع الجارية والودائع غير الجارية[1].

1-الودائع تحت الطلب او الودائع الجارية:

يطلق على الودائع تحت الطلب مسميات مختلفة، فالكثير يسمونها بالحسابات الجارية وحسابات الشيكات، حسابات عند الإطلاع، وتتميز الودائع تحت الطلب بخصائص تميزه من غيره من الودائع، وكما بدل على إسمها، فهذه الودائع هي دائماً تحت تصرف أصحابها، يمكن اللجوء إلى سحبها كلياً أو جزئياً متى شاء ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيود أو شروطاً امام صاحبه أثناء السحب، ولايجوز له أن يتحجج بأي حجة كانت من شانها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في إستعمال هذه الودائع.

ونظراً لأهمية هذا النوع من الودائع، يعطى له أهمية حاصة لدراسة الأجهزة المصرفية وخضوضاً الأجهزه الإحصائية بها لحركات الوديعة وتكوين سلسلة زمنية لتطورها، حيث أنها على ضوء هذه الدراسة يمكن تحديد مدى سيولتها وبالتالي النسبة التي يستطيع البنك توظيفها من هذه الوديعة وكذا كمية النقد السائل اللازمة لمواجهة مسحوبات تلك الودائع.

[1]) طيب ،مصباح، **صندوق ضمان الودائع المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد 27بنك السودان، 2003، ص25.

2-الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة:

وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها، أي يتم الإتفاق على هذا الوقت بين المصرف والمودع، ويدفع المصرف عنها سعر فائدة للمودع.

وتعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل. فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، فخاصية التوظيف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني ان المدة التي تبقيها الوديعة في المصر ف ليست بالطويلة، بالإضافة الى وجود إمكانية سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإحطار المسبق وإحتمال تحمل فائدة سلبية تحسب على أساس المبلغ المسحوب، ويعتبر هذا النوع من الودائع من بين العناصر الأساسية، مثلما ما هوالشأن في الودائع الجارية.[1]

3-ودائع التوفير (الودائع الإدخارية)

هو إتفاق بين البنك والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغاَ من النقود لدى البنك مقابل الحصول على فائدة على ان يكون للزبون الحثق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه وبموجب هذا النوع من الودائع يعطي المتعامل مع المصرف دفتر توفير يوضح فيه إيداعات وسحوبات وما يستحق له من فائدة على الرصيد.

4-الودائع الإئتمانية :

يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأحرى. فهو النوع الوحيد الذي لايكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشيء عن مجرد فتح حسابات إئتمانية، والقيام بعمليات الإقراض ويمكن تعريفها بأنها عباره عن ودائع كتابية، أي ناتجة من مجرد

[1]) طيب، مصباح، **المرجع السابق**، ص26.

تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، وما تجدر الإشارةإليه، أن الودائع الإئتمانية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبه فعلاً من البنك، وتنقص مع زيادتها.[1]

محددات السيولة المصرفية :

أهم العوامل المحدده للسيولة المصرفية ما يلى :

1-عمليات الإيداع والسحب والودائع :

في الوقت الذي تؤدى فيه عمليات السحب على الودائع نقدا أي على الودائع الى نقود قانونية ورقية لإنجاز المعاملات اليدوية إلى تحقيق نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته فان عمليات الإيداع أي تحويل النقود إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.[2]

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة يكون عملا المصرف التجاري دائنين للخزينة الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها :

- يعمل الزبائن في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجارى .
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اتبعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة

وبالعكس سيولة المصرف تتعلق عندما يقوم زبائنه بالاتي :

أ- تسديد الضرائب إلى الحكومة

ب- شراء الأوراق المالية الحكومية تحويلات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل.

ت- سحب الزبائن كجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق النقد البريدية نظرا لان الحقوق التي تعرضها هذه الرؤسات ذات عائد تشجيعي اكبر.

---

[1]) طيب، مصباح،**المرجع السابق**، ص27.

[2]) سوزان سمير، **إدارة الإئتمان**، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص140-141.

3-رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن آن رصيد حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد قضى هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة أي احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية فعمليات المقاصة التي تجرى على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدى إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية ، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة فالمصرف الذي يحقق رصيدا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولة والعكس صحيح.[1]

موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يمتلك البنك المركزي تمثيل للسلطة النقدية قدرة التا على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية ، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة ، فانه سيعمل على تحقيق حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة لان ذلك يؤدى إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في التحليل الاخير بتوسيع قدرتها الافتراضية ومواجهته مختلف السحوبات من العملة.

رصيد رأس المال الممتلك :يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته الافتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

[1]- سوزان سمير، المرجع السابق، ص142.

الفصل الرابع

القطاع المصرفي السوداني وتطوره

- المبحث الأول: ملامح القطاع المصرفي السوداني.
- المبحث الثاني : التقنية المصرفية بالسودان وعوامل نجاحها.
- المبحث الثالث: أزمة السيولة النقدية بالمصارف السودانية وأسبابها.

المبحث الأول: ملامح تطورالقطاع المصرفي السوداني:

شهد القطاع المصرفي السوداني خلال مسيرته الحافلة تطوراً تاريخياً منذ بداية القرن العشرين إتسم بتحولات هيكلية كانت إنعكاساً طبيعياً للأوضاع السياسة المتقبلة التي مر بها نظام الحكم في السودان، فبدأ العمل المصرفي بالبنوك الأجنبية في مرحلة ما قبل الإستقلال ثم ظهور البنك المركزي والبنوك المتخصصة في مرحلة ما بعد الإستقلال ثم مرحلة التأميم في العهد المايوى ثم عودة المصارف الأجنبية المشتركة في فترة الإنفتاح الإقتصادي وظهور المصارف الإسلامية ثم فترة تعميق الأسلمة في عهد حكومة الإنقاذ .

نشأة القطاع المصرفي السوداني عبر الحقب التاريخية :

فترة ما قبل الاستقلال (1898 ــ 1956):

في هذه الفترة ظل النشاط المصرفي محتكراً بالكامل من قبل الحكم الثنائي الإنجليزي المصرفي ووضعت السياسات المالية والاقتصادية وفقاً لتوجهات الإدارة الأجنبية وبني النظام المصرفي في السودان على نهج النموذج الإنجليزي ويعتبر البنك الأهلى المصرفي كأول بنك مارس النشاط المصرفي في السودان وقيامه ببعض مهام البنك المركزي كمقرض للحكومة وإصدار العملات وكان ذلك في العام 1903 وفى العام 1913 تم إنشاء بنك باركليز كثاني مؤسسة مالية تعمل بالسودان، وفى العام 1946 انشأ البنك العثماني كإضافة للعمل المصرفي بالسودان والذي تغير أسمه لاحقاً.[1]

الفترة مابين (1959 ــ 1969):

في العام 1960 تم تأسيس البنك التجاري السوداني كأول مصرف تجاري وطني وبعدها في العام 1957 تم تأسيس البنك الزراعي السوداني تلاه تأسيس بنك السودان المركزي في العام 1960 ثم بعد ذلك توالت عملية التأسيس للعديد من المصارف

[1]) محمد حمد محمود، **أثر العولمة على القطاع المصرفي التجاري الس**ودانى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001، ص53.

الوطنية (التجارية المتخصصة)ليرتفع عدد المصارف بالبلاد نهاية هذه الفترة إلى 12 مصرفاً بخلاف البنك المركزي.

مرحلة التأميم والدمج المصرفي (1970 ــ 1975):

شهدت هذه المرحلة تملك الحكومة لجميع المصارف بالبلاد فيما عرفت بسياسة التأميم لفروع البنوك الأجنبية العاملة آنذاك وذلك بهدف بسط سيطرتها على التمويل المصرفي وتوجيهه بما يحقق التنمية الريفية والتوازن القطاعي فضلاً عن الحد من السيطرة الأجنبية على هذا القطاع الحيوي والهام.[1]

مرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادي (1976 ــ 1983):

تزامنت هذه المرحلة مع التحولات التي طرأت على الوضع الإقتصادي العالمي والمحلي وذلك على أثر الطفرة التي حدثت في أسعار النفط في عام 1973 وما صاحبها من ظهور في فوائض مالية ضخمة لدى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وتدفق فوائض هذه الدول في أسواق المال العالمية.

وفى المقابل نجد أن السودان شهد توجهاً واضحاً نحو فتح إقتصاده للإستثمار الأجنبي وعلى وجه الخصوص لرأس المال العربي لإعتبار أن السودان يمكن أن يصبح سلة لغذاء العالم.

ونجد كذلك أن سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي إنتهجتها السودان آنذاك قد أحدثت نوعين من التحولات في القطاع المصرفي على النحو التالي :

أولاً : تحول كمي :

تتمثل في السماح لعدد من المصارف الأجنبية أن تزاول نشاطها في السودان منها : بنك أبوظبى (1976)،بنك الاعتماد والتجارة الدولي (1976)، سيتي بنك (1978)،

بنك عمان المحدود (1979)، بنك الشرق الأوسط (1982)،وجيب بنك (1982).

[1]) محمد حمد **محمود، المرجع** السابق، ص54.

علاوة على ذلك تمت الموافقة على قيام مصارف مشتركة بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الأجنبي نتج عنه تأسيس البنك السوداني الفرنسي 1971، البنك الوطني للتنمية الشعبية وبنك النيل الأزرق 1982، أما في جانب القطاع العام فقد تم تأسيس البنك القومي للاستيراد والتصدير 1982

ثانياً : تحول نوعى :

تتمثل في تأسيس المصارف التي تزاول نشاطها لصيغ التمويل الإسلامية نذكر منها بنك فيصل الإسلامي السوداني 1978، بنك التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي السوداني، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي 1983،ومما لاشك فيه أن مرحلة سياسة الإنفتاح الإقتصادي تعتبر من أميز المراحل في تاريخ القطاع المصرفي من حيث التوسع في نشاطها إذ بلغ عدد المصارف الجديدة في هذه المرحلة لوحدها 14 مصرفاً معظمها بنوك إسلامية .

مرحلة إسلام القطاع المصرفي (1984 ــ 1991):

بدأت مرحلة إسلام القطاع المصرفي في السودان على إثر صدور قرار تم بموجبه منع جميع المصارف العاملة في السودان من التعامل بسعر الفائدة والالتزام في معاملات بالصيغ الإسلامية في قبول الودائع ومنح التمويل.

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً زيادة في عدد المصارف حيث تم تأسيس خمسة مصارف جديدة هي :ــ بنك البركة السوداني (1984)، البنك الغربي الإسلامي (1984)، البنك السعودي السوداني(1986) ، بنك العمال الوطني (1988)، بنك الشمال سابقا البلد الآن(1989).[1]

مرحلة التحري الاقتصادي الكامل وتوفيق الأوضاع بالجهاز المصرفي (1992 ــ 2000).

تم في بداية هذه المرحلة إعلان سياسة التحري الاقتصادي الكامل في السودان في الثاني من فبراير 1992م وفى إطار السياسة تم إستخصاص البنك التجاري

[1]) محمد حمد محمود، **المرجع السابق**، ص55-56.

السوداني ليصبح مملوكاً لبنك المزارع كشركة قابضة وبعدها أصدر بنك السودان في منتصف العام 1994 برنامجاً قدره ثلاث سنوات لتوفيق أوضاع المصارف بالسودان مالياً وإدارياً وقانونياً بما يتوافق مع متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991 وبما يتماشى أيضاً مع قرارات لجنة بازل المتعلقة بكفاية رؤوس أموال البنوك.

هذا وقد هدف البرنامج في مجمله إلى خلق جهاز مصرفي فاعل ومواكب من خلال إيجاد كيانات مصرفية قادرة مالياً ومؤهلة فنياً للمساهمة الإيجابية في مؤازرة ودفع برنامج تحرير وهيكلة الإقتصاد بالإضافة إلى مواجهة مد العولمة المصرفية والتكيف والتفاعل معها بما يحدث مردوداً إيجابياً يخدم الإقتصاد القومي .

أما فيما يتعلق بالمصارف فقد تم في بداية هذه الفترة إنشاء وتأسيس كل من بنك الصفاء للاستثمار والائتمان (1993)، بنك أمدرمان الوطني (1993)، بنك إيفوري (1994)، وبنك القضارف للإستثمار (1999) كبنك تنموي ولائي، إلا انه في ذات المرحلة قد تمت تصفية سيتي بنك اختيارية (1998)، وتم دمج البنك التجاري السوداني وبنك المزارع ليصبح مصرف المزارع التجاري (1998)، وتم تصفية بنك الصفا للاستثمار (2000) تصفية إجبارية، وتم إنشاء بنك الإستثمار المالي (1998) ليعمل في مجال الأوراق المالية.

كما شهدت ذات الفترة صدور السياسة المصرفية الشاملة لبنك السودان (1999 ــ 2002) والتي تستهدف خلق أجهزة مصرفية قوية وفاعلة لتقوى على المنافسة في ظل المستجدات العالمية والإقليمية، وبموجب ذلك صدر برنامج لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية (2000ــ 2001) وبنهاية هذه المرحلة بلغ عدد المصارف العاملة بالبلاد 26 مصرفاً منتشرا في العاصمة والولايات.[1]

[1]- محمد حمد محمود، **المرجع السابق**، ص57.

هيكل الجهاز المصرفي في السودان:

شكل رقم (1)

[1]) **التقرير السنوي لبنك السودان المركزي،2018.**

مشاكل ومعوقات القطاع المصرفي السوداني:

واجه القطاع المصرفي السوداني جملة من المشاكل والمعوقات الداخلية والخارجية مما أثر سلباً على أدئها ويمكن تلخيصها في الأتي:

معوقات داخلية:

1. صعف البنيات التحتية الأساسية خاصة في مجال الكهرباء خاصة الولايات مما أثر على عملية إدخال التقنية المصرفية، كذلك ضعف القوانين واللوائح والسياسات التي تنظيم العمل المصرفي وتحمي المودعين.
2. ضعف الخبرة المصرفية للكوادر الفنية وضعف رقابة إدارات المصارف على الأداء بالمصارف وبالتالي عدم المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية.
3. الزيادة المضطردة في سعر الصرف مما أدى إلى رفع مستوى الأسعار وأثر سلباً على دخول المجتمع بالتالي الإدخار.
4. وجود فرص إستثمارية تدر عوائد أكبر من سعر الفائدة كالإتجار في العقارات أو العملات الأجنبية.
5. مشكلة الديون المتعثرة التي تحد من مقدرة المصارف في التوسع في منح التمويل المصرفي وتقلل من مواردها وعدم مقدرتها على إستقطاب الموارد الداخلية والخارجية.
6. عدم تمكن المصارف من إدخال التنمية المصرفية والتعامل والإستفادة من التكنولوجية المتطورة ونظم المعلومات العالمية المتوفرة في هذا المجال.
7. قصور وعدم إستقرار السياسيات الكلية للإقتصاد السوداني مما إنعكس على الأوضاع المالية للمصارف المتمثلة في عدم إستقرار أسعار الصرف.
8. تزايد عمليات الإختلاس والتزوير في الحسابات في بعض المؤسسات المصرفية.

المعوقات الخارجية:

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية هنالك عوامل خارجية أقعدت تطور القطاع المصرفي السوداني من ضمنها، العزلة السياسية والإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1983م عقب إعلان الرئيس السوداني الأسبق وأطلق عليه النظام أنذاك قوانين الشريعة الإسلامية، وزيدت مرة أخرى في العام 1995م، وفي العام 1997م سبتمبر وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدولة التي يمكن محاصرتها إقتصادياً.

ومنذ ذلك الوقت ظل السودان يعاني من سياسات ذلك الحصار فقد تأثر القطاع المصرفي تأثيراً بالغاً بدلاً من أن يتم التعامل عبر النظام المالي الدولي صار يتعامل مع السماسرة الدوليين والسوق الأسود والوسطاء مما أثر على حجم النشاط المصرفي وخسرت جزء كبير من رأس مالها وأرباحها وزبائنها داخل السودان وخارجه، وإمتنعت البنوك الخاصة عن التعامل مع البنوك السودانية خوفاً من العصا الأمريكية التي تمثل ثلث السوق المالية العالمية وربع الإقتصاد العالمي، رغم أن تجارة السودان معها أقل من 10% إلا أنها تسيطر على السوق العالمي عبر حلفائها وأصدقائها وأتباعها على مستوى العالم.

نجد كذلك قلة تحويلات السودانية العاملين بالخارج أثر على أداء المصارف بعد أن بلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار سنوياً هبطت إلى أقل من مائة مليون دولار وأصبح المغتربين يتعاملون مع تجار السوق الأسود السماسرة، مما أفقد الجهاز المصرفي وأحداً من أهم مصادره للعملات الصعبة وإنعكس سلباً على إحتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية وأفقده عن أعمال سياسته النقدية الأمر الذي أدى إلى إنتعاش السوق الأسود.

المبحث الثاني : التقنية المصرفية بالسودان:

تطور التقنية المصرفية في السودان :

على الرغم من التطور الذي حدث في قطاع الإتصالات في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، إلا أن معظم البنوك السودانية قبل عام 2000 كانت تعمل كوحدات منفصلة لا يوجد وسيط بين رئاساتها وفروعها وأعتمد التراسل بين الفروع على الربط الصوتي بإستخدام وسائل عامة كالراديوفون والتلفون والفاكس وهى وسائل ذات تكلفة عالية تفقد الأمان والسرية المطلوبة لحماية البيانات المرسلة. أما خدمة المراسلات المالية مع المراسلين في مختلف أنحاء العالم فكانت تتم بواسطة التلكس والفاكس مع إستخدام طرق تشفير مبسطة تحتاج لكثير من الوقت لإتمامها.[1]

ولافتقار معظم المصارف لشبكات تراسل البيانات المصرفية قد إنعدمت نظم الدفع الإلكتروني في البلاد وساد التعامل النقدي في معظم المعاملات. في أطار مساعي البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي قد أقر برنامجاً إستراتيجياً للنهوض بالجهاز المصرفي تقنياً وتحول المصارف السودانية لإستخدام التقنية المصرفية بالسرعة المطلوبة لمواكبة التطور العالمي في هذا المجال وقد إشتملت السياسة المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي1999 ــ 2002 على موجهات تطوير التقنية المصرفية بالمصارف على النحو التالي :

1- إعتبار تقنية العمل المصرفي في جميع المصارف جزءاً أصيلاً من برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع بكل المصارف.

2-البدء في إدخال الشيكات الممغنطة وإستكمال شبكات الحاسوب في العمليات المصرفية في جميع فروع المصارف في ولاية الخرطوم كمرحلة أولى لتعم على كل الفروع بنهاية البرنامج.

3-ربط بنك السودان برئاسات المصارف التجارية عن طريق شبكات الحاسوب.

[1]- فتح الرحمن صالح جاويش، مسيرة تطوير التقنية المصرفية وحاضرها في السودان، ورقة قدمت في اليوبيل الذهبي لبنك السودان المركزي،قاعة الصداقة، 2010، ص2.

4- ربط المصارف التجارية بشبكات إتصال إلكترونية مصرفية (نظام سويفت) بغية تقديم خدمات أفضل وأسرع لعملائها.

وبالإضافة لما ورد في السياسة المصرفية الشاملة بخصوص التقنية المصرفية فقد شملت خطة البنك المركزي الإستراتيجية لتطوير التقنية المصرفية على الآتي[1]

- تأهيل البنك المركزي لقيادة مواكبة الطفرة التقنية.
- إنشاء شبكة مصرفية موحدة جيدة التأمين لربط كافة المصارف.
- تمويل مشروعات التقنية المصرفية.
- تدريب وتأهيل العاملين بالقطاع المصرفي لإستخدام وسائل التقننية المصرفية.
- مواكبة الطفرة التقنية العالمية بإعتماد أحدث الوسائل والنظم.
- ربط القطاع المصرفي السوداني بالعالم الخارجي إلكترونياً.
- دفع الجمهور نحو إستخدام وسائل الصيرفه (الدفع الحديثة).
- تحفيز المصارف للتطوير التقني.
- إنشاء البنك المركزي بالتنسيق مع إتحاد المصارف السودانية لشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية لتأسيس البنيات التحتية الإلكترونية في يوليو 1999م.
- إعتماد نظام إلكتروني للرواجع المصرفية.
- إنشاء مركز خدمة موحد لربط المصارف بشبكة سويفت العالمية للتحويلات الإلكترونية بين المصارف 2000م.
- تركيب نظام المحمول الرقمي للقيود بشبكة الصرافات الآلية ونقاط البيع 2005.
- تركيب نظام المقاصة الالكترونية المعتمد على صدور الشيكات 2006م.

ربط المصارف السودانية بشبكة سويفت العالمية :

في العام 200 تم ربط المصارف السودانية بشبكة سويفت العالمية وهى جمعية تضم في عضويتها أكثر من 800 مصرف عالمي موزعة على كافة أنحاء العالم

[1]) فتح الرحمن صالح جاويش، **المرجع السابق**، ص3.

وتستخدم وسائل الإتصالات الحديثة بطريقة آمنة لنقل المراسلات المالية بين المصارف المحلية والمراسلين في كافة أنحاء العالم .[1]

تم تقديم هذه الخدمة للمصارف السودانية عن طريق إنشاء مركز خدمة موحد تشترك فيه جميع المصارف بدلا عن اشتراكها فا الخدمة منفردة كما قلل كثيراً من الوقت والجهد والتكلفة وساعده في تقديم خدمات الدعم والصيانة والتدريب لهذه المصارف.

محول القيود القومي :

هو نظام الكتروني يربط أطراف متعددة مثل شبكة الصراف الآلي وشبكة نقاط البيع، بدأ العمل في المحول القومي للقيود في فبراير 2006م وتم في العام 2007 ربط المحمول مع محمولات إقليمية خارج السودان.

والخدمات المقدمة عبر محول القيود القومي هي:

1-سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي.

2- سداد قيمة المشتروات عبر أجهزة نقاط البيع التي توجد في المحال التجارية والمؤسسات.

3-خدمة سداد الفواتير عبر الصرافات الآلية.

4-الاستعلام عن الأرصدة عبر الصرافات الآلية.

5- التحويل من حساب لحساب داخل المصرف الواحد.

6-طباعة كشف حساب مصرفي.

7-شحن أرصدة الهواتف المدفوعة القيمة مقدماً.

8-تحويل الأموال عبر الصرافات الآلية لغير حملة البطاقات.[1]

[1]) فتح الرحمن صالح جاويش، **المرجع السابق**، ص6-7.

عوامل نجاح الدفع الإلكتروني بالسودان:

هنالك جملة من العوامل والمتطلبات الأساسية لنجاح تجربة الدفع الإلكتروني وهي:

1. عوامل تكنولوجية:

ضرورة مواكبة التطورات الحديثة في عمليات الدفع الإلكتروني من شبكات إتصال ومعلومات وبرمجيات وتعد من العناصر المهمة والضرورية لإنجاح التجربة.

2. عوامل بشرية:

لابد من التدريب المستمر للعنصر البشري إذ أن دون هذا العنصر لن تتمكن أي مؤسسة أو منظومة من تحقيق أهدافها ويكونوا على قدر عالٍ من الكفاءة والمهارة المعينة لإستخدام التقنيات الحديثة، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البراج الدورية التي تساعد في إعداد الكوادر البشرية.

3. عوامل مالية:

أنظمة الدفع الإلكتروني من المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى أموال طائلة لكي نضمن الإستمرارية والنجاح وبلوغ الغايات المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية وتحديثها بصورة مستمرة من وقت لآخر وتدريب العناصر البشرية بإستمرار.

4. عوامل أمنية:

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة لضوابط وإجراءات أمنية تساعد على حماية معلومات وبيانات وخصوصية العملاء في ضوء الثورة التقنية التي يعيشها العالم وإزدياد شبكات الإتصال والمعلومات.

5. عوامل ثقافية:

نشر ثقافة الدفع الإلكتروني وسط عملاء المصارف من خلال الترويج وعقد ورش ونشر مجلات دورية من قبل المصارف لتعزيز ثقة العملاء بالدور الحيوي الذي تلعبه الدفع الإلكتروني في دعم الإقتصاد.

العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني بالمصارف السودانية:

علمت البنوك السودانية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى المساحة إلا أن الفجوة التكنولوجية بينها وبين نظيراتها من المصارف العربية والغربية لا تزال كبيرة نظراً للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق المأمول لعل من أهمها:

- البنية التحتية الداعمة:

ويقصد بها مجموعة البنى التحتية الإقتصادية التي تستخدم في دعم عمليات الدفع الإلكتروني وتضمن شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية، وخدمات الأقمار الصناعية والكهرباء فكل هذه الخدمات تحتاج لبذل مزيد من الجهد حتى تقوم بدورها المطلوب.

تفضل العملاء التعاملات التقليدية وعدم تقبلهم أي نوع من التعاملات المالية الإلكترونية، ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع والوسائط الحديثة الأخرى، حتى المؤسسات نتيجة نقص وغياب الثقافة المصرفية.

عدم التأهيل والتدريب المستمر للعنصر البشرى والذي يعد أحد الركيزة الأساسية لأنحاج عملية الدفع الإلكتروني.

أصحاب الشأن في منظومة الدفع الإلكتروني وأدوارهم:

يتكون الدفع الإلكتروني من منظومة من أصحاب الشأن تتكامل فيما بينها لأنجاح الدفع الإلكتروني وبسطه بين المتعاملين، وتتكون منظومة الدفع الإلكتروني من الجهات التالية:

- البنك المركزي: يمكن إجمال دور البنك المركزي في أربعة محاور هي:
- التشريعات والسياسة النقدية.
- تنظيم ومراقبة الدفع الإلكتروني : يجب أن يقوم بمراقبة أداء الأطراف المشاركة في منظومة الدفع الإلكتروني، وإصدار السياسات النقدية المنظمة والمساعدة على نشر الدفع الإلكتروني بالبلاد.

- التشغيل: ويقوم البنك المركزي بإدارة عمليات المقاصة والتسويات ومحول القيود المركزي وأنظمة الدفع الإلكتروني من خلال شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية(EBS).
- دور المصارف:

تتعامل المصارف مباشرة مع العملاء الذين يودعون أموالهم فيها، ويجب عليها توفير

الوسائل اللازمة للدفع الإلكتروني مثل البطاقات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، والتطبيقات الهاتفية، والصيرفة عبر الإنترنت وكل من شأنه أن يعزز الخدمات المصرفية الإلكترونية لنشر الدفع الإلكتروني.

- **دور شركات الإتصال:**

تلعب شركات الإتصال دوراً محورياً في نجاح الدفع الإلكتروني ونشره، وذلك من وجهين:

اولاً: توفير بنية تحتية جيدة للإتصالات وخدمات الإنترنت بتغطية شاملة، وموثوقية عالية، وإعتمادية عالية لضمان إنسياب خدمات الدفع الإلكتروني بلا إنقطاع.

ثانياً: تعتبر خدمة المال عبر الموبايل (Mobile Money) خدمة واعدة للأسهام في توفير الشمول المالي بالبلاد، ولشركات الإتصالات دور محوري وأساسي في تقديم هذه الخدمات.

- **دور الحكومة:**

يعتبر الدور الحكومي مركزياً في نجاح الدفع الإلكتروني وذلك من خلال:

أولاً: التحصيل الحكومي ويمثل كتلة نقدية كبيرة لذلك يجب على الحكومة ممثلة في وزارة المالية بإعتبار ولايتها على المال العام تبني الدفع الإلكتروني وإلزام جميع الوحدات الحكومية.

ثانياً: من خلال دور الحكومة التنظيمي والرقابي من خلال سلطة عليا للدفع الإلكتروني، أي تنسيق الأدوار بين بين الجهات المختلفة، ومعالجة العقبات التي تواجه الدفع الإلكتروني.

ثالثاً: تقديم التسهيلات للمعدات والبرامج والبطاقات التي تدخل في منظومة الدفع الإلكتروني بإعفائها من الضرائب والرسوم الحكومية الأخرى حتى تقل تكلفتها ويسهل إنتشارها.

المبحث الثالث: أزمة السيولة النقدية بالمصارف السودانية وأسبابها

مقدمة :

تشير أدبيات الاقتصاد إلى أن الأفراد يطلبون النقود (السيولة) أو يحتفظون بها وفق ثلاث دوافع رئيسية هى :

- لغرض المعاملات :

اى لتغطية المشتريات العادية المتوقعة

- لغرض الاحتياط :

اى لتغطية المعاملات المفاجئة غير المتوقعة.

- لغرض المضاربة :

أى لاقتناص بعض الفرص للاستفادة من فرق الأسعار كما تشير أيضا إلى أن العلاقة بين المودعين والجهاز المصرفي مبنية أساسا على الثقة بين الطرفين وفقا لتعليمات المصارف المركزية .

فان مجموعة المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة محددة لا تتجاوز 20% من إجمالي الأموال المودعة كاحتياطي قانوني .

وبالتالي فإن الحالة الطبيعية في أي اقتصاد سليم معافى أن تبقى الأموال ومدخراتهم مودوعة بالمصارف .

بداية أزمة السيولة بالمصارف السودانية:

بدأت أزمة شح السيولة النقدية بالمصارف السودانية في فبراير من العام 2018م عندما قام بنك السودان المركزي بتطبيق سياسات نقدية غير معلنه متمثلة في تحديد سقف السحب النقدي للحد من التصاعد المستمر في الدولار مقابل الجنية السوداني وأفضى إلي زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي ، وانتشر الخوف والذعر والهلع وسط عملاء المصارف مما جعل العملاء يتردون أكثر من مرة علي البنوك لسحب ودائعهم،

وأدت تلك الأزمة بطبيعة الحال إلى فقدان الأفراد الثقة في الجهاز المصرفي وفي البنك المركزي السوداني.

أسباب أزمة السيولة النقدية بالجهاز المصرفي السوداني :

هنالك العديد من الأسباب التي أدت لازمة السيولة النقدية بالجهاز المصرفي السوداني وأثرت بالتالي على الحركة الاقتصادية والسياسة في المجتمع أهمها :

- عدم الثقة التي خلقت بين المواطن والمصارف في عدم إيداع أموالهم بالمصارف بالإضافة إلى الدورة المستندية البطيئة التي تشتغل بها المصارف على الرغم من التقنية المصرفية المتطورة والحديثة المعمول بها .
- التغيير المستمر في السياسات النقدية والمالية وعدم الثبات الشئ الذي سبب للمتعاملين الكثير من الخوف والقلق والإحجام عن إيداع أموالهم بالمصارف .
- عدم توفر الإحتياطي الأجنبى من الدولار بكميات تكفي حاجة الحكومة والمواطنين لتأمين السلع الإستراتيجية.
- إرتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة الجنيه السوداني وظهور سوق مضاربة للعملة.
- وجود فارق بين قيمة العملة الصعبة في حالة الشراء النقدي للعملة وفى حالة الشراء الآجل بشيكات وهو هامش كبير دفع الكثير من المضاربين والتجار إلى المضاربة بالعملة لتحقيق أرباح كبيرة في وقت قصير جداً.
- تحول وظيفة النقود من وسيط للتبادل ومقياس للقيمة إلى سلعة تخضع كل العمليات التجارية بما فيها عملية التخزين للعملة نفسها.
- السياسة التي اتبعها البنك المركزي في تغذية المصارف التجارية بمبالغ محدودة لاتكفي حاجة العملاء اليومية.
- قلة عائد الصادرات الأمر الذي ساعد في إنخفاض الإحتياطي النقدي بالمصرف المركزي .
- ضعف الجهاز المصرفي في الإستجابة للأزمة وإدراة النقد داخل الإقتصاد.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية مصرفي المزارع التجاري وأمدرمان الوطني

- المبحث الأول: خلفية تعريفية عن مصرف أمدرمان الوطني وتطور الدفع الالكتروني بالبنك.
- المبحث الثاني: خلفية تعريفية عن مصرف المزارع التجاري والدفع الإلكتروني بالمصرف.
- المبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفروض.

المبحث الأول: خلفية تعريفية عن مصرف أمدرمان الوطني وتطور الدفع الالكتروني بالبنك:

مقدمة:

إستطاع بنك أم درمان الوطني وخلال فترة وجيزة الإرتقاء بأدائه المصرفي وبوتيرة متصاعدة حتى أصبح في صدارة المصارف السودانية كما أصبح رائداً في مجال وتبني إدخال التقنية المصرفية وممارسة العمل المصرفي وفقاً لهدي الشريعة الإسلامية الغراء. وقد نال البنك وسام الإنجاز من رئاسة الجمهورية تقديراً لدوره في بناء الإقتصاد السوداني. كما نال البنك الأول في السودان لخمسه أعوام(2002، 2003، 2004، 2005، 2008، 2010) وفق تصنيف مجلة the Bank التابعة لموءسسة Finacial Times Business Gropr دخل البنك في الأغوام 2006م، 2008م، 2009، ضمن أفضل مائة مصرف عربي حسب تصنيف مجلة إتحاد المصارف العربية وأحتل المرتبة (68) ضن أكبر خمسمائة موءسسة مالية إسلامية حسب التصنيف، المرتبة رقم ستون ضمن أكبر مصرف أفريقي للعام 2009م، كما جاء البنك في المرتبة (68) ضمن أكبر 300 مصرف أفريقي من حيث راس المال المرجح، كما أحرز البنك المرتبة رقم 79ضمن أكبر 360موءسسة ملية إسلامية خلال العام 2012.

الأهداف العامة للبنك:

يهدف البنك البنك الى تحقيق جملة من الأهداف

تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج

- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع أنحاء السودان.
- الدعم الإجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.

- يساهم البنك في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحريجين والمهنيين.
- إنشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة في إنشاء شركات مع الغير لخدمة أهداف البنك.
- تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية المتوازنة وذللك بإنشاء الفروع في كل ولايات السودان.

الفروع العاملة:

الخرطوم- أم درمان- بورتسودان- القيادة- القضارف- الأبيض- سنار- السجانة- الدمازين- نيالا- السوق المحلي الخرطوم- سوق ليبيا أم درمان -المقرن- الصناعات الخرطوم بحري- عطبره- شارع الوادي أم درمان- حلة كوكو- مدني- كوستي- ربك- محمد نجيب- بحري السوق- شارع عبيد ختم- الكلاكلة- كسلا- جامعة السودان- فرع جبرة- فرع دنقلا.

التواكيل العاملة:

1-توكيل برج المعاشين /فرع القيادة

2-السوق الجنزبي/ فرع نيالا

3-توكيل هيئة الموانيء البحرية بورتسودان

4-توكيل الميناء الجنوبي بورتسودان / فرع بورتسودان

5-نافذة سوق العناقريب/ أم درمان

6-نافذة سوق ليبيا/ فرع سوق ليبيا

7-نافذة برج جياد/ فرع الخرطوم

8-نافذة سوق سته الوحدة الحاج يوسف/ فرع حلة كوكو

9-نافذة السوق المحلي/ فرع السوق المحلي

الجوائز التي تحصل عليها البنك:

تم تصنيف البنك خلال العام 2009 وفقاً لموءسسات إقليمية وعالمية من حيث أشتمل على:

أ- حافظ البنك في العامة2018م، على صدارته في للبنوك السودانية ونال جائزة البنك الأول في السودان في العام 2018م، للعام الرابع على التوالي والعاشر منذ تأسيس البنك حسب تصنيف مجلة The Bank البريطانية في عددها الصادر في ديسمبر 2018م.

ب-منح بنك أم درمان الوطني جائزة البنك الأول في السودان The Bank Awards من مؤسسة فاينانشيال البريطانية لخمسة 2002م، 2003م، 2005م، 2008م، 2010م،وذلك كون البنك يتمتع بأكبر موجودات، إضافة إلى معدل العائد على حقوق الملكية وصافي الأرباح، وقدرة البنك على إمتصاص الأزمات وتجاوزالصعاب التي قد تعترض مسيرته.

ت-حافظ بنك أم درمان الوطني على صدارته للبنوك السودانية ضمن قائمة أكبر 150 مصر فاً عربياً حيث أحتل (100) وفقاً لتصنيف مجاة الإقتصاد والأعمال حسب الكفاءة المالية وحقوق المساهمين عن السنة المنتهية في 2008.

ث-أحتل البنك المرتبة رقم (50) في قائمة أكبر 100 موءسسة إسلامية بإعتباره الموءسسة المالية الإسلامية الأولى في السودان حسب تصنيف المجلس العام للبنوك الإسلامية عن السنة المنتهية 2008 في الموجودات ورأس المال وإجمالي الدخل.

ج-جاء البنك في المرتبة رقم (60) ضمن أكبر مصرف في القارةالأفريقية.

ح-نال البنك الجائزة العربية للأسر المنتجة للعام 2016 كأفضل داعم وراعي للأسر المنتجة للعام 2016م التي تنظمها كل عامين مملكة البحرين بواسطة وزارة العمل والتنمية الإجتماعية بالبحرين.

خ-نال البنك الجائزة الوطنية للأسر المنتجة للعام 2016التي تقدمها سنوياً وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية.

د- نال البنك جائزة الموءسسة المالية الملتزمة (إلتزام) في مجال المسئولية الإجتماعية للعام 2017م للمصارف الإسلامية وذلك ضمن 12 بنكاً من البنوك السودانية من خلال فعاليات مؤتمر وجائزة المسئولية المجتمعية للمصارف الإسلامية للعام 2017م الذي أنعقد بمملكة البحرين.

جدول رقم(2) يوضح رأس المال الدفوع من (2001-2018).

تطور رأس المال المدفوع للفترة من 2001-2018

البيان	رأس المال المدفوع
2001	18931290
2002	24931290
2003	32931290
2004	41872250
2005	60963050
2006	71463050
2007	71463050
2007	7146350
2008	523319500
2009	523319500
2010	523319500
2011	523319500
2012	800000000
2013	800000000
2014	800000000
2015	800000000
2016	800000000
2017	1000000000

2018	1340054740
2019	1340054800
2020	13400898800

عضوية بنك أم درمان:

للبنك عدد من العضوية في المؤسسات والإتحادات الإقليمية والدولية أهمها:

1-عضوية إتحاد المصارف السوداني SBU .

2-عضوية إتحاد المصارف العربية UABS.

3-عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIF.

4-عضو مجلس الخدمات المالية والمصرفية IFSB.

5-عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية السودانية BDSF.

6-عضو شبكة التراسل الدولي SWIFT

الخدمات التقنية:

واصل البنك في العام 2018 تطبيق وتفعيل إستراتيجيته التقنية الرامية لتطوير وتحديث الخدمات التقنية المصرفية عبر وسائل الدفع الإلكتروني بالبنك (نقاط البع، الصراف الآلي، الرسائل القصيرة، تطبيق بنك أمدرمان الوطني، المحفظة الإلكترونية، والإنترنت المصرفي) بإعتبارها بدائل تساعد على الإنتقال التدريجي من إستخدام النقود الورقية الى مجتمع بلا نقود ورقية، حيث توسع البنك في تقديم هذه الخدمات لعملائة في كافة المعاملات والأنشطة التجارية كشراء الكهرباء وشحن رصيد الهواتف والتسجيل لمعظم الجامعات ودفع فواتير هيئة الجمارك.

نذكر منها:

- موبايل أم درمان المصرفي:

هو تطبيق آمن ومبسط يتيح تنفيذ المعاملات المصرفية مباشرة من الهاتف الشخصي في أي وقت وأي مكان، مما يجعل التعامل مع البنك أسهل وأكثر راحة حيث يعد التطبيق بمثابة فرع متنقل بين العملاء

- مميزات خدمة الموبايل المصرفي :
- يمكن إجراء كافة المعاملات المصرفية من أي مكان.
- إمكانية دفع الفواتير وسداد الرسوم
- توفر الخدمة على مدار 24 ساعة

الخدمات المتاحة عبر الموبايل المصرفي

- إستفسار رصيد
- كشف حساب مصغر
- طلب دفتر شيكات
- التواصل مع قسم خدمة العملاء عبربريد التطبيق
- إمكانية دفع الفواتير وسداد الرسوم
- تحويل الأموال بين حسابات نفس العميل
- دفع الرسوم الجمركية
- سداد الرسوم الجامعية

خدمة نقاط البيع(pos) :

يقدم بنك أم درمان لعملائه من الشركات والمؤسسات خدمة نقاط البيع بطريقة مبتكرة وخدمات متكاملة تسهل عملية المبيعات للؤسسة بحيث يمكن التعامل بها عبربطاقة الصرف الآلي الخاصة ببنك أم درمان الوطني، وكافة البطاقات المصرفيةالأخرى، هذه العملية تسهل حركة مبيعات التجار وتوفر له بيئة آمنة ينقل الأموال من حساب العميل الي حساب التاجر بكل سهولة ويسر.

مميزات خدمة نقاط البيع:

- التأسيس والصيانة والتركيب مجاناً
- الحد من سرقة النقد والعملات المزيفة
- وسيلة لعمليات أوفر للأفراد والعملاء

- إمكانية الوصول على مدار الساعة والحصول على عمليات مؤمنة
- تساعد على عمليات دفع أسرع وأسهل
- سهولة عمليات التسوية مع إمكانية تزويد العميل بتقارير آلية بالعمليات من قبل البنك

الصراف الوطني(ATM) :

هي آلة مصرفية تقوم بالسحب والتحويل والإيداع المالي، يوفر درجة عالية من الأمان، ويرتبط بشبكة بنكية حاسوبية، تتوفر في الصرافات الآلية خدمات السحب والإيداع، معرفة الرصيد، كشف حساب لآخر معاملات، سداد المدفوعات المختلفة(شحن رصيد الهاتف، سداد فواتير الهاتف، شراء الكهرباء، الدفعيات الحكومية، التحويلات المالية وغيرها).

جدول رقم(3) مؤشر الأداء المالي للفترة 2012-2018 بآلاف الجنهيات السودانية:

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الموجودات	6570285	9165359	10561174	12607097	13992164	15574165	28358964	75530186	75487895111	7648532141
الودائع تحت الطلب	1720614	2115397	2473425	2864531	487312	5741962	1044701	25568458	20126629262	2568481
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	3483388	4489368	5275374	5657779	6552219	7009359	13872458	42460574	32904916203	42562056441
رأس المال المدفوع	523319500	8000000	1000000	800000	800000	800000	1000000	1340055	1340054740	1340054740
حقوق الملكية	256251	1121817	1217670	1306296	1469842	1615911	2143895	3333115	736983921	825693564
الإيرادات الإجمالية	631187	707706	714943	887073	1196336	1651733	2383067	4397672	4886265	5265566
المصروفات التشغيلية	98954	138444	141016	165977	212635	298006	362434	591782	6855152	756641
المخصصات	69812	110580	30569	75281	66303	60975	120800	126157	209900	302125
صافي الدخل	91465	102331	166594	25844	396806	479340	703485	1478782	1427024192	19546124

المصدر : التقرير السنوي لبنك أمدرمان الوطني

يلاحظ من الجدول رقم (4) الأتي:

بلغت حجم الموجودات في العام 2011م 9165359 مليار جنيه إرتفعت إلى 7648532141 مليار بنهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 235.13%، وكذلك إرتفعت الودائع من 1720614 في العام 2011م إلى 296862535 بنهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 218.6%، ويعزى ذلك للزيادة المستمرة في عرض النقود وإلى إرتفاع حجم الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، كذلك إرتفع حجم رأس المال المدفوع من 523320 بنهاية العام 2011م إلى 14440054740 مليار جنيه في العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 200% ويعزى ذلك إلى التوجيه الصادر من بنك السودان المركزي لزيادة حجم رأس مال المصارف، كذلك إرتفعت نسبة حقوق أصحاب الإستثمار التي كانت في نهاية العام 2011م 3483388 إلى 44631741 مليار جنيه في نهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 443% ويعزى ذلك إلى نسبة الزيادة في رأس المال المدفوع، كذلك الإيرادات الإجمالية حيث بلغت في العام 2011م 631187 مليار جنيه إلى 5265566 في نهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 164%، صافي الدخل حيث بلغ في العام 2011م 91465 مليون جنيه إلى 19566124 مليار جنيه في نهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 176%.

المبحث الثاني:خلفية تعريفية عن مصرف المزارع التجاري والدفع الإلكتروني بالمصرف:

أ) نشأة مصرف المزارع التجاري:

مصرف المزارع التجاري من أعرق المصارف السودانية وهو نتاج لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني الذي أسس في عام 1960م كأول مصرف وطني سوداني، وبنك المزارع للإستثمار والتنمية الريفية الذي أسس في عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الأولوية وتم دمج المصرفين في أغسطس من عام 1998م بمسمى مصرف المزارع التجاري الذي أصبح بعدها من أكبر الؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث قاعدة المساهمين العريضة والمتنوعة، وإنتشاره في كل ولايات السودان، وتقديمة لأحدث الخدمات المصرفية حيث كان المصرف سابقا في هذا المجال بجانب الإستراتيجية التي تحوي كل أهداف المصرف الحالية والمستقبلية،وتحدم أغراض الإستراتيجة القومية للبلاد.

التخطيط الإستراتيجي:

خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزاً لحقوق المساهمين.

الرسالة:

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الإهتمام بصغار المنتجيين.

يقدمها جهاز بمستوى رفيع من التأهيل يعمل في بيئة محفزة مدعومه تكنولوجيا متقدمة ومنتجات ذات جودة عالية مع الإلتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية والإستمرار في تقديم نتائج مالية عالية.

السمة القانونية:

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 9450.555 سهم (تسعة مليون وأربعمائة وخمسين ألف سهم).

رأس المال:

رأس المال المصرح 500000000000 جنيه سوداني.

رأس المال المدفوع 300095470100 جنيه سوداني.

أهداف المصرف:

1- تمويل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والمصادر.

2-توفير مدخلات الإنتاج الزراعي (نباتي –حيواني).

3-المناخ الإستثماري السليم للمزارع.

4-تهيئة تقديم الخدمات المصرفية المتميزةوالشاملة.

5-العمل في مجال النقد الأجنبي.

6-تنمية الريف السوداني عن طريق تمويل مشروعات التنمية المتكاملة.

النظام المصرفي المتكامل:

يعتبر مصرف المزارع التجاري من ضمن المصارف الرائدة التي قامت بإدخال أحدث ماتوصلت إلية الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات فقد قام بتركيب نظام مصرفي حديث متكامل يعتمد على أحدث التقنيات التي تحول المصرف الى بنك إلكتروني وهو نظام متكامل لكل العمليات المصرفية ويمكن العملاء من إدارة حساباتهم من أي فرع من فروع التي بها خدمة الشبكة الواسعة (سوداتل).

الخدمات المصرفية الإلكترونية:

الخدمات المصرفية الإلكترونية هي جزء من إستراتيجية المصرف لتقديم أعلى مستوى تقني لأمتياز مصرفي عن بعد،وتتكون الخدمات المصرفية الإلكترونية من:

أ- بطاقة شامخ الذكية:

هي بطاقة مدفوعة القيمة ويتم إصدارها للعملاء بالمبالغ التي يرغبون فبها حسب إحتياجاتهم وهي تحقق غايات بنك السودان الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي وبذلك يمكن توفير بدئل مناسبة لتسويق المدفوعات بديلا للنقد وذلك خصماً من الرصيد

المحجوز بالمصرف وتصدر البطاقة بطريقة سريعة ومؤمنة وسهلة الإستخدام وتضمن للمستفيد الحصول على حقوقة من الغير بسهولة.

ب- ال(E-Bank) المصرف الإلكتروني:

هذه الخدمة تمكن العملاء من إدارة حساباتهم من أي مكان في العالم من خلال الإنترنت وهي كذلك يمكن تقديمها من خلال التلفون (Dialup)للعملاء داخل البلاد وتقدم للعملاء الذين يطلبون هذه الخدمة.

ال(E-Bank) يحتوي على الخدمات التالية:-

1-إستعلام عن الرصيد.

2-كشف حساب لآخر 5-10-15 معاملة.

3-طلب دفتر شيكات.

4-إستعلام عن حالة شيك معين.

5-طلب إيقاف شيك.

6-طلب تحويل من حساب الى حساب آخر لنفس العميل.

7-طلب أوامر دفع دورية.

ث-خدمات أجهزة المصرف الآلي:(ATM)

يمتلك مصرف المزارع التجاري فيما لا يقل عن 47 ماكينة صراف آلي منتشرة بالعاصمة والولايات وهي تمكن العميل من التحكم في أرصدته.

الخدمات التي توفرها أجهزة الصرف الآلي :

1-السحب النقدي لمبالغ معينة من الحساب.

2-كشف حساب لفترة معينة.

3-الإستعلام عن الرصيد.

(هذه الخدمات متاحة أيضاً لحاملي بطاقة الصراف الآلي الصادرة من بنوك أخرى).

ذ- خدمة نقاط البيع (pos):

هي أجهزة تستخدم لسداد قيمة المشتريات إلكترونياً عن طريق البطاقات المصرفية بالإضافة الى توفر الخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى كالسحب والإيداع وسداد الفواتير وغيرها، ويمتلك مصرف المزارع التجاري حوالي(430) ماكينة (pos)منتشرة بالعاصمة والولايات.

أهم سياسات المصرف:

ادارة المخاطر:

عملت إدارة المخاطر بالمصرف على تحليل البيانات المختلفة لتتحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصرف وأثرها حسب المؤشرات وأوزان المخاطر وفق مؤشرات البنك المركزي وذلك من خلال:

- تم تصنيف عدد1568 طلب تمويل خلال العام 2016م.
- تم تجميع البيانات التاريخية والحالية الممثلة بأنشطة المصرف والتأكد من كفاية النظم والمراجع ومدى تطبيقها.
- تحديث وترميز البيانات المالية للعملاء وتوفير أسعار السلع الرئيسية والمحاصيل وتحليلها.
- متابعة تطبيق إرشادات التعرف على العملاء وتطبيق اللوائح الخاصة بغسيل الاموال ومكافحة الإرهاب.

حرصاً على سلامة العمل المصرفي وحماية المصرف من مخاطر الإستغلال في عمليات غسيل الأموال وإستناداً على واجبات البنك المركزي الرقابية، جاءت سياسة المصرف لمكافحة غسيل الأموال والتي أهتمت بعمل الآتي:-

- تقديم التوجية والإرشاد لضمان الإلتزام بالتعليقات الصادرة عن الجهات الر قابية.
- تم تصميم نظام آلي من قبل إدارة التقنية والتي تساعد على الكشف والبلاغ المبكر عن أي محاولة لإستخدام خدمات ومنتجات المصرف في غسيل الأموال،

سياسة الإنتشار والشمول المالي:

الشمول المصرفي يقصد به تقديم وتوصيل الخدمة المصرفية وتوفيرها لتشمل جميع المستهدفين بالخدمة وذلك عبر نوافذ الخدمة المختلفة وقد تبني المصرف سياسة افنتشار والشمول المصرفي عبر الفروع والتواكيل حيث تمت زيادة عدد فروع المصرف بإضافة إلى زيادة عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع.

الإنتشار الجغرافي للمصرف:

الفروع والتواكيل التابعة للمصرف:

تحقيقاً لإستراتيجية المصرف في الإنتشار إرتفع عدد فروع المصرف الى ثلاثة وثلاثين فرعاً منتشرة في جميع ولابات السودان مرتبطة مع بعضها البعض بواسطة شبكة إتصالات تقدم أميز وأجود الخدمات المصر فية.

عدد الفروع هي:

ولاية الخرطوم:

1-فرع شارع القصر

2-فرع شارع الجمهورية.

3-فرع شارع عبيد ختم.

4-فرع العمارات.

5-فرع السوق العربي.

6-فرع أم درمان السوق

7-فرع أم درمان حي العرب.

8-فرع شمبات.

9-فرع بحري السوق.

10- فرع المنطقة الصناعية بحري.

11- فرع السجانة.

12- فرع سوق ليبيا.

13- فرع سعد قشرة.

14- فرع سوق ستة.

ولاية الجزيرة:

1-فرع المسعودية.

2-فرع الحصاحيصا.

3- فرع المعيلق.

4-فرع مدني السوق.

5-فرع المناقل.

ولاية كسلا:

1-فرع كسلا.

2-فرع حلفا الجديدة.

ولاية البحر الأحمر:

1- فرع بورتسودان.

ولاية شمال كردفان:

1-فرع الإبيض.

2-فرع النهود.

ولاية النيل الأزرق:

1-فرع الدمازين.

ولاية القضارف:

1-فرع القضارف.

2-فرع الفاو.

3-فرع الحواتة.

ولاية جنوب دارفور:

1-فرع نيالا.

الولاية الشمالية:

1-فرع دنقلا.

2-فرع مروي.

ولاية نهر النيل:

1-فرع الدامر.

ولاية سنار:

1-فرع سنار.

ولاية النيل الأبيض :

1-فرع كوستي.

التواكيل :

1-جامعة السودان.

2-دنقلا (وزارة الإستثمار).

3-أم القرى.

جدول رقم (4) تواكيل بنك أمدرمان الوطني

الرقم	المراسل	الدولة
1	المؤسسة العربية المصرفية	البحرين
2	اكتشف بانك	تركيا
3	بنك الرافدين	العراق
4	بنك الرشيد	العراق

5	بنك الاعمار	البحرين
6	بنك قطر الوطني	قطر
7	بنك بيروت	لبنان
8	البنك اللبناني الفرنسي	لبنان
9	بنك أبوظبي الإسلامي	الامارات العربيه
10	بنك النيلين	الامارات العربية
11	مصرف اليوباي	إيطاليا
12	البنك الأفريقي للتصدير والإستيراد	القاهرة

الشركات والموارد:

إستثمر المصرف في بناء الشركات مع المصارف الأخرى حيث توسع في مشروعات التمويل الأصغر ومحافظ تمويل الخريجين كما قام المصرف بزيادة رأس مال محفظة الصمغ العربي ومحفظة كهرباء دلقو وزيادة مساهمةى في عدد من المحافظ بزيادة مصارف أخرى.

كما أنشأ المصرف أسماء عمل متفرقة مع شركة قرين توبس منها أعمال قرين توبس للتقييم العقاري وقرين توبس للخدمات بجانب شركات أخرى وأنشأ شركة بإسم قرين توبس فيوتشر لتوفير الجرارات والآليات الزراعية والخدمات الأخرى.

إستراتيجة المصرف للفترة 2017-2020م:

كان العام 2016م هو العام الأخير للخطة الإستراتيجية الرابعة للمصرف (2014-2016م) وقد كان مستوى التنفيذ ممتازاًعلى مستوى كل الأهداف وعلى سبيل المثال فقد تم زيادة رأس المال حسب المخطط بنسبة 100%، وزادت الودائع بنسبة 100%، والإيرادات بنسبة 18.5%.

لذلك رأت إدارة المصرف الإستمرار في ذات المنهج وقد أنتهى العمل في وضع الخطة الإستراتيجية الخامسة للمصرف للفترة 2017-2020م وهي خطة رباعية للتماشى مع الخطة الخمسية للدولة، وقد حوت العديد من الأهداف والطموح في مجال زيادة الموارد، رفع كفاءة الإستخدام، الشمول المصرفي، رفع فاعيلة هياكل الفروع والإدارات، التوسع في بناء الشركات، تطوير الأداء بإعتماد الجودة والتمبز، تعزيز تسويق المنتجات المصرفية، تحقيق السلامة المصرفية، تجويد خدمة العملاء والمحافظة عليهم وإستقطاب المزيد، تخقيق رضاء أصحاب المصلحة ورضاء العاملين وتعزيز بناء قدرات العاملين.

فيما يلي أهم التطورات في أنشطة المصرف المختلفة:

تطور التقنية المصرفية:

يعمل المصرف بالنظام المركزي المصرفي الحديث T24 الذي يعتبر من أكثر النظمة تطوراً لأنه يجمع مابين الفعالية والمرونة ويقدم حلولاً مصرفية متطورة والمصرف يعتبر من أوائل المصارف التي قامت بتطبيقة في السودان ففي مجال الإعتمادات المستندية والتحصيلات المستندية يعد برنامج T24 برنامجاً متكاملاً يأتي متوافقاً مع المعايير العالمية للتجارة الدولية، ولتسهيل إجراء المعاملات المصرفية المتعلقة بالتجارة الدولية تم ربط برنامج T24بشبكة SWIFT موفراً بذلك جهداً ووقتاً ومضيفاً جودة في التعامل بالنقد الأجنبي مع مراسلينا بالخارج.

كما تم تحديث موقع البنك في الإنترنت وتغيير التصميم وإضافة قسم خاص بمحفظة الخريجين كما تمت إضافة نافذة للمقترحات ومحادثات الدعم الفني المباشر.

دعم النظام بإضافة سيرفر ثالث مما أدى لزيادة فعالية الدخول للنظام كما تتم المعالجة النهائية لسيرفر ATMinterface ليعمل على مدار 24 ساعة دون توقف.

- أنشأت شبكات جديدة واسعة للفروع الجديدة وصيانة كاملة لشبكات بعض الفروع وتركيب شبكة إحتياطية لبعضها.

- أستبدلت الصرافات بصرافات حديثة ماركة وينكور.
- أستحدث نظام جديد وحديث لكشوفات الحسابات في الأنظمة القديمة تسهل للفروع إستخراج كشف حساب لأي عميل ولفترات سابقة منذ عام 1994م.

المنتجات الجديدة التي تم تفعيلها بالمصرف خلال العام 2016م تشتمل:

- نظام رسوم الجامعات لسداد الرسوم العدد3 جامعات هي (كردفان وغرب كردفان وكسلا)
- نظام أورنيك 15 من كل فروع البنك كأول بنك يقوم بذلك
- تفعيل خدمة (Card less h) التحويل لشخص لا يملك بطاقة وإستلامها بواسطة الصراف الآلي في كل صرافات البنك.

التمويل والأنشطة ذات البعد الإجتماعي:

حاز المصرف على المرتبة الأولى في مناقشة المصارف على الجائزة الوطنية للمسؤلية الإجتماعية في دورتها الثانية للعام 2016م وحصولة على شهادة تقدير من رئيس الجمهورية تقديراً وعرفاناً للدور الر يادي الذي ظل المصرف يقوم به في مجال المسؤلية الإجتماعية والنتائج الباهرة لمجهودات المصرف في مجال الأنشطة ذات البعد الإجتماعي.

خصص المصرف 24% من المحفظة التمويلية للتمويل الأصغر متجاوزاص النسبة المطلوبة من البنك المركزي (12%) حيث خصص 14% منها للتمويل الأصغر والصغير و10% لمشروعات السكن الإقتصادي لمحدودي الدخل وتوطين المهجرين من السدود المختلفة ومشروعات البنية التختية من طرق وكباري وخطوط كهرباء ومياه مما أهله للحصول على الجائزة.

وكذلك أهتم المصر ف بالر يف وطور العديد من الأنشطة لتخفيف حدة الفقر وقد تم توجية 70% من التمويل المنفذ في العام 2016م للمشروعات الر يفية بمبلغ 65.6

مليون جنيه من جملة التمويل الكلي الممنوح للتمويل الأصغر توزعت على الولايات المختلفة و30% لولاية الخرطوم أي حوالي مبلغ 28.1 مليون جنيه.

كما خصص المصرف 23% من التمويل للقطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني و18%للقطاع التجاري و16% للقطاع الخدمي و43% لبقية القطاعات المختلفة.

جدول رقم: (5) مؤشر الأداء المالي: لمصرف المزارع التجاري من 2011 – 2020م (الأرقام بالجنيهات السودانية)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النقد ومافي حكمة	253000	421556	459030	488078	457915	778195	128621407	287940647	346895444	375656525
إجمالي الموجودات	1322879	1657021	2088429	2489539	3211156	4242018	6284145	11082265	12301223	14220232
إجمالي الودائع	1069157	1299014	1479641	1911462	2305275	3181943	4780402	7882032	5126526	6012351
إجمالي الإيردات	96771	127513	152716	207305	333950	411374	458343	856279	5841236	6215551
حقوق أصحاب الملكية	130297	140547	276965	388689	492306	647608	672066	922398	725651	745621
المصروفات	72237	103964	118248	139257	284791	284791	316022	544518	355151	375320
صافي الربح	234332	23548	38366	68248	111384	126583	142320	311760	375621	395315

المصدر : التقرير السنوي لمصرف المزراع التجاري

يلاحظ من الجدول رقم(5) الأتي:

النقد وما في حكمه إرتفع من 253000 في العام 2011م إلى 385656552 بنسبة زيادة بلغت 127%، كذلك الموجودات بلغت في نهاية العام 2011م 1322879 إلى 14220233 في نهاية العام 2020م بنسبة زيادة بلغت 249%، كذلك الودائع حيث بلغت في نهاية العام 2011م 1069157 وزادت بنهاية العام 2020م إلى 6012351 بنسبة زيادة بلغت 81%، كذلك الإيرادات الإجمالية حيث بلغت في نهاية العام 2011م 96771 وزادت إلى 6215551 بنهاية العام 2020م بنسبة زيادة بلغت 166%، كذلك حقوق أصحاب الملكية حيث بلغت بنهاية العام 2011م 130297 إلى 745621 في نهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 88%، كذلك المصروفات الإجمالية حيث بلغت في نهاية العام 2011م 72237 زادت إلى 375320 بنهاية العام 2020م بنسبة زيادة قدرها 71%.

المبحث الثالث : تحليل البيانات وإختبار الفروض

تمهيد:

يأتي هذا الفصل في جزئين، الجزء الأول منه يمثل تحليل البيانات الشخصية في الاستبيان وذلك من خلال التحليل الوصفي لعينة الدراسة ، أما القسم الثاني فقد اشتمل على التحليل الاحصائي لأدوات الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لأداة الدراسة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي تم بموجبها يتم تحليل البيانات ومن ثم استخدام نتائج التحليل في مناقشة الفرضيات.

منهجية إجراء الدراسة التطبيقية:

يشتمل هذا الفصل على منهجية إجراء الدراسة الميدانية ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى وصف لمجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمصرف المزارع التجاري وبنك أم درمان الوطني بمختلف مسمياتهم الوظيفية وقد تم إختيار عينة لتحقيق أهداف الدراسة.

2-عينة الدراسة: تمَّ اختيار عينة عشوائية وتوزيع الاستبيان,ورقياً، وعلى مستوى واسع، بلغ عدد الردود (70) فرداً.

ثانياً: أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات، وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل هذا القسم على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتمثل المعلومات العامة المتعلقة بوصف عينة الدراسة وشمل عدد (6) محاور.

القسم الثاني: شمل هذا القسم على العبارات الأساسية للدراسة وهى المحاور والتي من خلالها يتم اختبار فروض الدراسة وشمل عدد (20) عبارة تمثل محاور البحث.

ثالثاً: اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ" (Alpha،Cronbach)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. وقد أظهرت نتائج التحليل للاستبيان أن قيمة معامل ألفا كرونباخ" (Alpha،Cronbach) جاءت أكبر من 0.893 مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: خصائص عينة الدراسة: تشتمل عينة الدراسة على الخصائص التالية:

1/ الجنس:

الجدول رقم(6) يوضح التوزيع التكراري للعينة وفق الجنس

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	47	67.1
أنثى	21	30.0
مفقود	2	2.9
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر2019م.

الشكل رقم: (2) يوضح أفراد العينة وفق الجنس

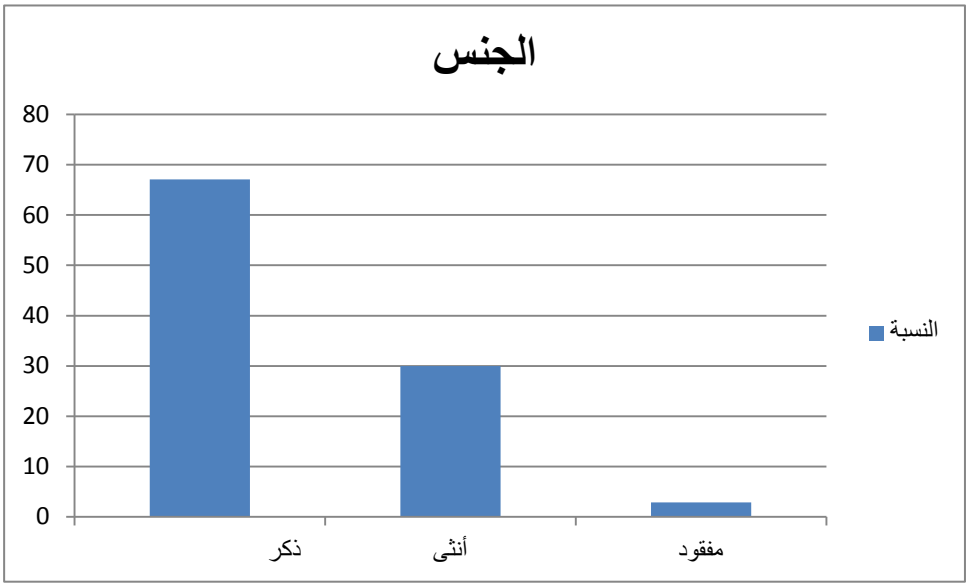

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر2019م.

يتضح من الجدول رقم (1-4) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة ذكور حيث بلغ عددهم 47 شخصاً بنسبة (67.1)% من أفراد العينة، تليهم الاناث بنسبة (30.0)%، أما المفقودون بلغ عددهم 2 شخص بنسبة (2.9)%.

2/ الفئة العمرية:

الجدول رقم(7) يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة

البيان	التكرار	النسبة
30 سنة	20	28.6
31 ــ 40 سنة	29	41.4
41 ــ 50 سنة	8	11.4
51 سنة فأكثر	11	15.7
مفقود	2	2.9
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر2019م.

الشكل رقم (3)يوضح الرسم البياني لأفراد العينة وفق الفئة العمرية

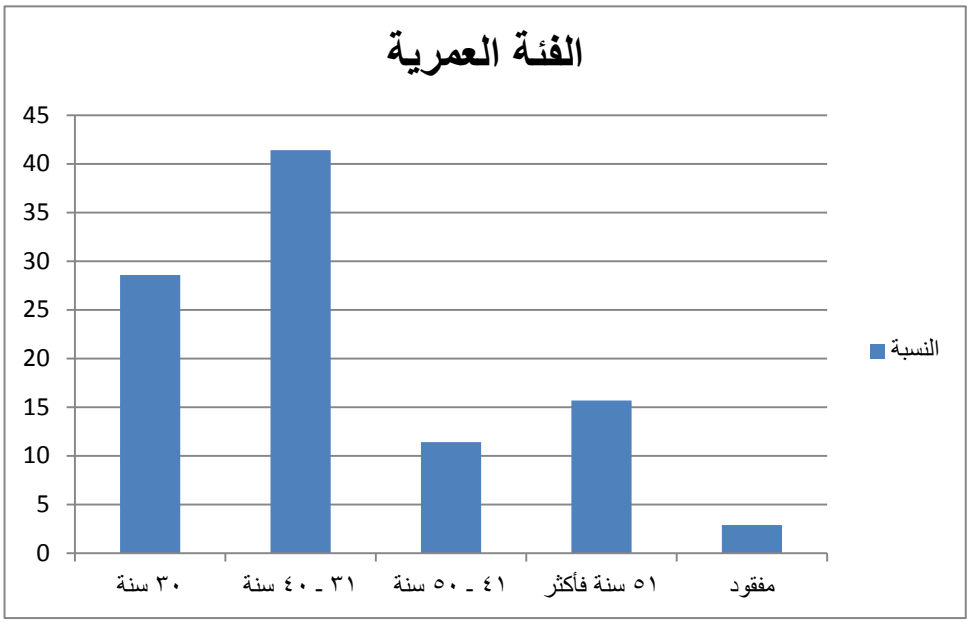

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

يتضح من الجدول رقم (8) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من عمر 31- 40 سنة حيث بلغ عددهم 29 شخصاً بنسبة (41.4)% من أفراد العينة، تليهم فئة عمر 30 سنة بنسبة (28.6)%.

3/ المستوى التعليمي:

الجدول رقم (8) يوضح التوزيع التكراي لأفراد العينة وفق المستوى التعليمي

البيان	التكرار	النسبة
ثانوي	1	1.4
دبلوم	4	5.7
جامعي	34	48.6
فوق الجامعي	31	44.3
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

الشكل رقم(4) يوضح أفراد العينة وفق المستوى التعليمي

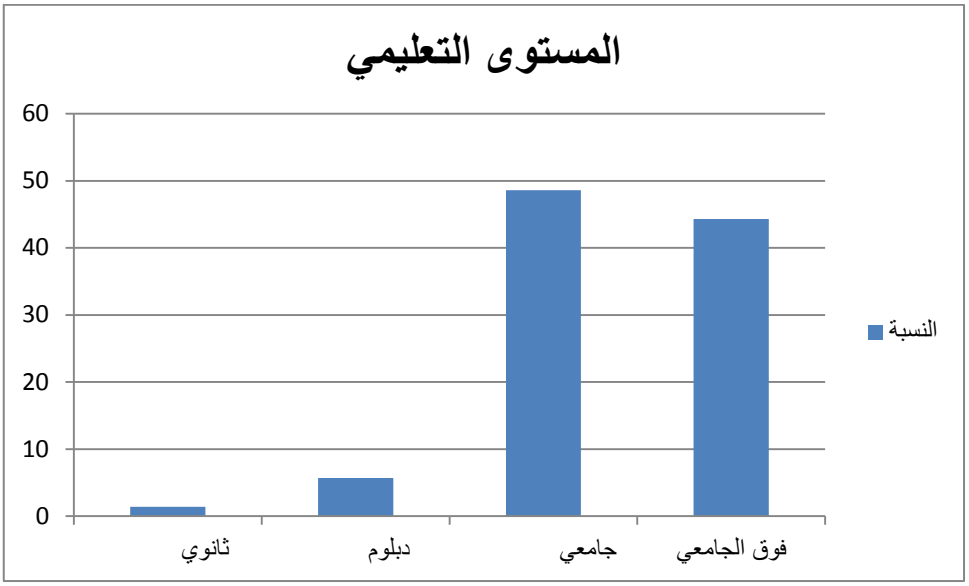

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من فئة جامعي حيث بلغ عددهم 34 شخصاً بنسبة (48.6)% من أفراد العينة، تليهم فئة فوق الجامعي بنسبة (44.3)%

4/ التخصص الأكاديمي

الجدول رقم(9)يوضح التخصص الأكاديمي لأفراد العينة :

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	14	20.0
اقتصاد	24	34.3
إدارة أعمال	11	15.7
قانون	2	2.9
نظم معلومات إدارية	1	1.4
أخرى	18	25.7
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

شكل رقم (5) يوضح أفراد العينة وفق التخصص الأكاديمي

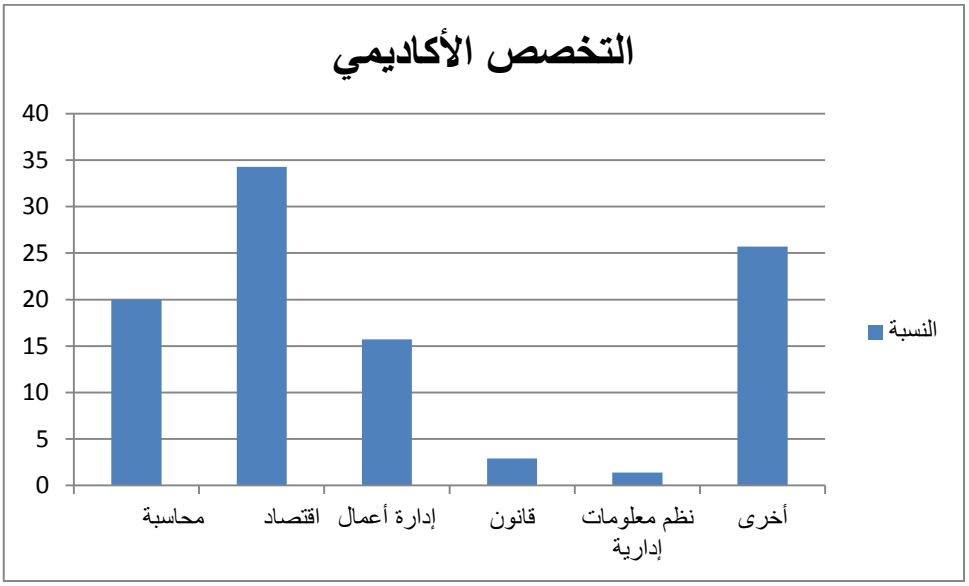

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

يتضح من الجدول رقم (10) والشكل أعلاه والخاص بالتخصص الأكاديمي ، أن غالبية أفراد العينة من اقتصاد حيث بلغ عددهم 24 شخصاً بنسبة (34.3)% من أفراد العينة، تليهم فئة الاخرى بنسبة (25.7)%، ثم محاسبة بنسبة (20.0)%

5/ المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (10) يوضح المسمى الوظيفي لأفراد العينة:

البيان	التكرار	النسبة
محاسب	18	25.7
مراقب	4	5.7
خدمة عملاء	1	1.4
مدير فرع	3	4.3
محلل مالي	8	11.4
مقاصة	1	1.4
أخرى	35	50.0
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

الشكل رقم(6) يوضح لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

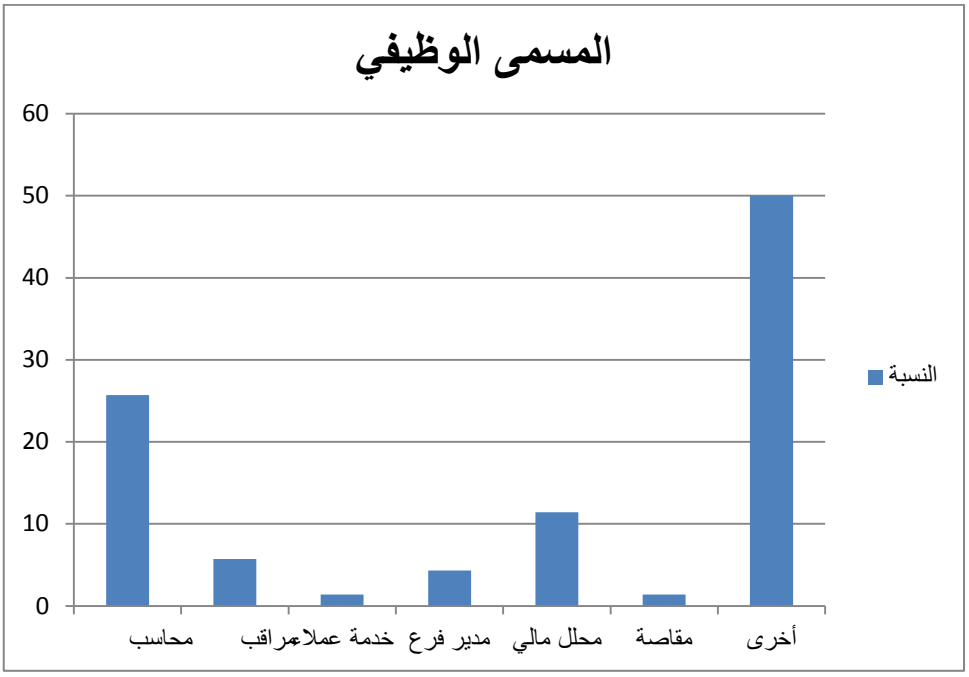

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

يتضح من الجدول رقم (5-4) والشكل أعلاه والخاص بالمسمى الوظيفي لأفراد العينة، تين أن غالبية أفراد العينة من فئة أخرى ، حيث بلغ عددهم 35 شخصاً بنسبة (50.0)% من أفراد العينة، تليهم فئة محاسب بنسبة (25.7)%.

6/ الخبرة:

الجدول رقم (11)يوضح أفراد العينة وفق الخبرة:

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنة	10	14.3
5 ــ 10 سنة	22	31.4
11 ــ 15 سنة	14	20.0
16 سنة فأكثر	23	32.9
مفقود	1	1.4
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

الشكل رقم(7) يوضح لأفراد العينة وفق الخبرة

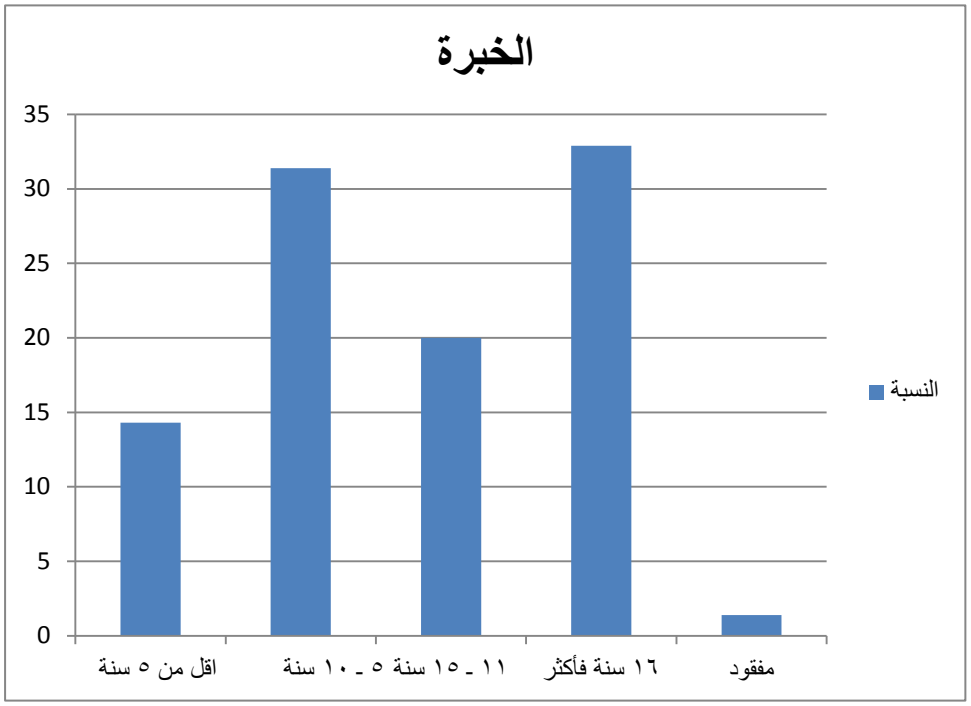

المصدر: إعداد الباحث ديسمبر 2019م.

يتضح من الجدول رقم (6–4) والشكل أعلاه والخاص ب الخبرة التى نالها أفراد العينة، تين أن غالبية أفراد العينة من 16 سنة فأكثر ، حيث بلغ عددهم 23 شخصاً بنسبة (32.9)% من أفراد العينة، تليهم فئة 5ــ 10 سنة بنسبة (31.4)%.

المبحث الثاني: تحليل المعلومات الأساسية

يشمل هذا الجزء تحليل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على فرضيات الدراسة من خلال أربعة فرضيات حيث ان كل فرضية تقابلها 5 أسئلة.

أولاً: قياس أهمية كل محور وعبارة:

تم تصميم الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي والتي تبدأ بدرجة التوافق التام الى الرفض التام أو عدم الموافقة التامة. وتم إعطاء وزن معين لكل عبارة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12) يوضح عبارات التوافق وأوزانها:

عبارة التوافق	وزن العبارة
أوافق تماماً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق تماما	1
الوسط الحسابي	15/5= 3

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

وقد تم تفسير درجة الاتفاق بناءً على عدد الخيارات والفئات في المقياس والمدى، وبما أن أعلى قيمة هي 5 وأدنى قيمة هي 1 ومن ثم فإن المدى يساوي 4. أما حساب طول الفئة فقد تم بتقسيم المدى على عدد الفئات أو الخيارات

4/5= 0.80

ويمكن توضيح درجة أهمية كل مقياس من مقاييس ليكرت في الجدول التالي:

جدول رقم (13) يوضح درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق

درجة الأهمية	المتوسط المرجح
موافق عالية جداً	5 – 4.21
موافقة عالية	4.20 – 3.41
موافقة متوسطة	3.40 – 2.61
موافقة ضعيفة	2.60 – 1.81
موافقة ضعيفة جداً	1.80 -1

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

سوف يتم تقييم العبارات وفقاً للمتوسط المرجع الوارد في الجدول أعلاه.

ثانياً: تقييم أدوات القياس:

يقصد بتقييم أدوات القياس، قياس صدق أو صلاحية أداة القياس وقدرتها على قياس ما صممت من أجله. والصلاحية التامة تعني خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة. اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة العبارات المستخدمة في التعبير عن فرضيات الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى. وفيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) اختبار صدق محتوى المقياس:

تم أجراء اختبار صدق المحتوى للعبارات الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (10) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة للتـــأكد من ملاءمتها لموضوع الدراسة ومجتمع الدراسة، وكذلك لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً لرأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، قد ساهم تنوع تخصصات المحكمين في الإضافة العلمية للاستبيان، وبذلك تمَّ تصميم الاستبيان في صورتها النهائية.

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس ، وقد

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات بما يعزز من استخدام النتائج المستنبطة من العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

الجدول التالي يوضح تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبينا" قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة:

جدول رقم(14) يوضح تحليل ألف كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.893	20

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه يتضح ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ والتي تساوي 893. مما يؤكد درجة ثبات عالية للاستبانة. وعند اختبار أثر حذف كل عبارة من العبارات الداخلية على الثبات والاستقرار للمقياس، فقد أثبت التحليل عدم تأثر المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان فقد تجاوزت قيمة ألفا كرونباخ وهي أعلى من القيمة الحدية 0.62.

ثالثاً: التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لمحاور البحث

سيتم فيما يلي تحليل درجة موافقة المستبينين على العبارات المقابلة لكل محور

المحـــــورالاول : لأنظمة الدفع الالكتروني دور في معالجة أزمة السيولة بالمصارف:

جدول رقم(15) يوضح عبارات المحور الأول:

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ساهمت أنظمة الدفع الالكتروني في معالجة أزمة السيولة النقدية	–	56	12	1	1	–
		–	80.0	17.1	1.2	1.2	–
2	المصارف تقدم خدمات دفع الكترونية جيده ومتطورة	–	43	20	5	2	–
		–	61.4	28.6	7.1	2.9	–
3	أنظمة الدفع الالكتروني تؤدى إلى السرعة في أداء المعاملات المصرفية	1	47	21	1	–	–
		1.4	67.1	30.0	1.4	–	–
4	تعمل أنظمة الدفع الالكتروني على سهولة تداول النقود بالجهاز المصرفي	–	44	23	3	–	–
		–	62.9	32.9	4.3	–	–
5	توفر أنظمة الدفع الالكتروني عمليات السحب والإبداع خلال 24 ساعة	–	45	22	2	1	–
			64.3	31.4	2.9	1.4	–

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الاحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 97.1 و 90.0 لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك

من خلال الجدول التالي رقم(16) يوضح الوسط الحسابي لعبارت المحور الأول:

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	ساهمت أنظمة الدفع الالكتروني في معالجة أزمة السيولة النقدية	4.76	.550	1	عالية جداً
2	المصارف تقدم خدمات دفع الكترونية جيده ومتطورة	4.49	.756	5	عالية جداً
3	أنظمة الدفع الالكتروني تؤدى إلى السرعة في أداء المعاملات المصرفي	4.67	.505	2	عالية جداً
4	تعمل أنظمة الدفع الالكتروني على سهولة تداول النقود بالجهاز المصرفي	4.59	.577	3	عالية جداً
5	توفر أنظمة الدفع الالكتروني عمليات السحب والإيداع خلال 24 ساعة	4.59	.625	4	عالية جداً

من الجدول السابق يلاحظ الآتي:

1. أن جميع عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية جداً .
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (ساهمت أنظمة الدفع الالكتروني في معالجة أزمة السيولة النقدية).
3. تليها العبارة (أنظمة الدفع الالكتروني تؤدى إلى السرعة في أداء المعاملات المصرف).
4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (المصارف تقدم خدمات دفع الكترونية جيده ومتطورة).

المحـــــور الثاني رقم (17) يوضح عبارت المحور الثاني : عملت أنظمة الدفع الالكتروني على جذب السيولة للجهاز المصرفي

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ثقة العملاء في أنظمة الدفع	–	40	17	10	3	–
	الالكتروني ساهم بصورة فاعلة	–					
	في زيادة الودائع لدى الجهاز		57.1	24.3	14.3	4.3	–
	المصرفي						
2	تطور أنظمة الدفع الالكتروني	–	40	24	5	1	–
	ساعد على جذب عدد كبير من	–					
	العملاء للجهاز المصرفي		57.1	34.3	7.1	1.4	–
3	تتيح أنظمة الدفع الالكتروني	–	46	16	6	2	–
	للعملاء جميع عمليات البيع	–					
	والشراء مما يدعم تبنيها		65.7	22.9	8.6	2.9	–
4	تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني	1	49	16	2	2	–
	وسيلة جاذبة وتعمل على تحقيق	1.4					
	رضاء العملاء		70.0	22.0	2.9	2.9	–
5	أنظمة الدفع الالكتروني تسهل	–	44	25	–	1	–
	المعاملات المصرفية	–	62.9	35.7	–	1.4	–

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 98.6 و 81.3 لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي : **جدول رقم (18) يوضح الوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني**

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	ثقة العملاء في أنظمة الدفع الالكتروني ساهم بصورة فاعلة في زيادة الودائع لدى الجهاز المصرفي	4.34	.883	5	عالية جداً
2	تطور أنظمة الدفع الالكتروني ساعد على جذب عدد كبير من العملاء للجهاز المصرفي	4.47	.696	4	عالية جداً
3	تتيح أنظمة الدفع الالكتروني للعملاء جميع عمليات البيع والشراء مما يدعم تبنيها	4.51	.775	3	عالية جداً
4	تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني وسيلة جاذبة وتعمل على تحقيق رضاء العملاء	4.62	.688	1	عالية جداً
5	أنظمة الدفع الالكتروني تسهل المعاملات المصرفية	4.60	.575	2	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

من الجدول السابق يلاحظ الآتي:

1. أن جميع عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية جداً.

2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني وسيلة جاذبة وتعمل على تحقيق رضاء العملاء).

3. تليها العبارة (تتفاعل القيادة مع المعنيين الخارجين).

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (ثقة العملاء في أنظمة الدفع الالكتروني ساهم بصورة فاعلة في زيادة الودائع لدى الجهاز المصرفي

المحـــــور الثالث : الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على إقبالهم نحو إستخدام أنظمة الدفع الالكتروني

جدول رقم (19) عبارات المحور الثالث:

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم تدريب العملاء يؤدى إلى قلة مستخدمي أنظمة الدفع الالكتروني	–	44	25	–	1	–
		–	62.9	35.7	–	1.4	–
2	معظم العملاء لايجيدون التعامل مع أنظمة الدفع الالكتروني	1	35	28	6	–	–
		1.4	50.0	40.0	8.6	–	–
3	عدم إلمام بعض العملاء بالقراءة والكتابة يعيق استخدام أنظمة الدفع الالكتروني	2	31	34	2	1	–
		2.9	44.3	48.6	2.9	1.4	–
4	تؤدى الأمية إلى عدم التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني	2	35	30	2	1	–
		2.9	50.0	42.9	2.9	1.4	–
5	لا يوجد تدريب للعملاء على استخدام أنظمة الدفع الالكتروني	1	35	22	7	4	1
		1.4	50.0	31.4	10.0	5.7	1.4

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 98.6 و 81.0 لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم (20) الوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث:

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	عدم تدريب العملاء يؤدى إلى قلة مستخدمي أنظمة الدفع الالكتروني	4.49	.583	1	عالية جداً
2	معظم العملاء لايجيدون التعامل مع أنظمة الدفع الالكتروني	4.42	.651	3	عالية جداً
3	عدم إلمام بعض العملاء بالقراءة والكتابة يعيق استخدام أنظمة الدفع الالكتروني	4.40	.626	4	عالية جداً
4	تؤدى الأمية إلى عدم التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني	4.46	.633	2	عالية جداً
5	لا يوجد تدريب للعملاء على استخدام أنظمة الدفع الالكتروني	4.25	.961	5	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن جميع عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية جداً .
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (عدم تدريب العملاء يؤدى إلى قلة مستخدمي أنظمة الدفع الالكتروني).
3. تليها العبارة (تؤدى الأمية إلى عدم التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني).

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (لا يوجد تدريب للعملاء على استخدام أنظمة الدفع الالكتروني).

المحـــــور الرابع : مشكلة السيولة النقدية بالمصارف ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الالكتروني

جدول رقم(21) يوضح عبارات المحور الرابع:

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	لجاء عملاء المصارف إلى استخدام أنظمة الدفع الالكتروني بعد حدوث أزمة السيولة النقدية	1	39	24	2	4	-
		1.4	55.7	34.3	2.9	5.7	-
2	عدم التوسع في أنظمة الدفع الالكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها	1	38	26	3	2	-
		1.4	54.3	37.1	4.3	2.9	-
3	ضعف الربط الشبكي والأعطال المتكررة للأجهزة قلل انتشار أنظمة الدفع الالكتروني	1	36	29	3	1	-
		1.4	51.4	41.4	4.3	1.4	-
4	أنظمة الدفع الالكتروني بالسودان ضعيفة مقارنة بالبلدان الأخرى	1	33	32	1	3	-
		1.4	47.1	45.7	1.4	4.3	-
5	كثرة خطوات أنظمة الدفع الالكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها	2	33	25	3	7	-
		2.9	47.1	35.7	4.3	10.0	-

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة تتراوح بين العالية والمتوسطة حيث كان أعلاها نسبة 92.4 وأدناها 82.8 وذلك لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم(22) الوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع:

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	لجاء عملاء المصارف إلى استخدام أنظمة الدفع الالكتروني بعد حدوث أزمة السيولة النقدية	4.42	.812	3	عالية جداً
2	عدم التوسع في أنظمة الدفع الالكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها	4.45	.718	1	عالية جداً
3	ضعف الربط الشبكي والأعطال المتكررة للأجهزة قلل انتشار أنظمة الدفع الالكتروني	4.45	.654	2	عالية جداً
4	أنظمة الدفع الالكتروني بالسودان ضعيفة مقارنة بالبلدان الأخرى	4.38	.730	4	عالية جداً
5	كثرة خطوات أنظمة الدفع الالكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها	4.24	.948	5	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحث حسب الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن جميع عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية جداً.
2. أن العبارتان لتي حصلتا على أعلى وسط حسابي هما (عدم التوسع في أنظمة الدفع الالكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها) و (ضعف الربط الشبكي والأعطال المتكررة للأجهزة قلل انتشار أنظمة الدفع الالكتروني).

3. تليها العبارة (لجاء عملاء المصارف إلى استخدام أنظمة الدفع الالكتروني بعد حدوث أزمة السيولة النقدية).

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (كثرة خطوات أنظمة الدفع الالكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها).

مناقشة الفرضيات:

تم إستخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها واختبار العينة الواحدة One-Sample Test وجاءت النتائج كما يلي:

أولا: لأنظمة الدفع الالكتروني دور في معالجة أزمة السيولة بالمصارف

جدول رقم(23) الدلالة الإحصائية لعنية المحور الثاني:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة T test	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية	4.620	0.924	67	14	102.289	4	.000[a]
المجموع			70	70			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لاختبار العينة الواحدة ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء.

ثانياً: عملت أنظمة الدفع الالكتروني على جذب السيولة للجهاز المصرفي

جدول رقم(24) يوضح الدلالة الإحصائية لعنية المحور الثاني:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة T test	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية	4.508	0.902	64	14	89.553	4	.000[a]
المجموع			70	70			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لاختبار العينة الواحدة ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء.

ثالثاَ: الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على إقبالهم نحو إستخدام أنظمة الدفع الالكتروني

جدول رقم(25) يوضح الدلالة الإحصائية لعينة المحور الثالث:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة T test	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية	4.404	0.881	62	14	106.005	4	.000[a]
المجموع			70	70			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لاختبار العينة الواحدة ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء.

رابعاً: مشكلة السيولة النقدية بالمصارف ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الالكتروني

جدول رقم(26) يوضح الدلالة الأحصائية لعينة المحور الرابع:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة T test	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية	4.38800	0.8776	62	14	112.035	4	.000[a]
المجموع			70	70			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لاختبار العينة الواحدة ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء.

رابعاً: مناقشة الفرضيات:

سيتم مناقشة الفرضيات من خلال معامل الإرتباط والمربع كاي

أولا: لأنظمة الدفع الالكتروني دور في معالجة أزمة السيولة بالمصارف تم إستخدام معامل الإرتباط ومربع كاي.

وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(27) يوضح معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الأول:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية جدا	4.62	.924	65	14	2.400[a]	3	.000[a]
			70	70			
المجموع							

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لمربع كاي، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء.

ثانياً: عملت أنظمة الدفع الالكتروني على جذب السيولة للجهاز المصرفي

تم إستخدام معامل الإرتباط ومربع كاي وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(28) معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الثاني:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية جدا	4.508	.9016	64	14	2.540[a]	4	.000[a]
			70	70			
المجموع							

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لمربع كاي ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء

ثالثاَ: الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على إقبالهم نحو إستخدام أنظمة الدفع الالكتروني تم إستخدام معامل الإرتباط ومربع كاي. وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(29) يوضح معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الثالث:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية جدا	4.404	.8808	62	14	2.540^a	4	$.000^a$
المجموع			70	70			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لمربع كاي ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء

رابعاً: مشكلة السيولة النقدية بالمصارف ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الالكتروني تم إستخدام معامل الإرتباط ومربع كاي وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(30) معامل الإرتباط ومربع كاي للمحور الرابع:

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النسبة					
موافقة عالية جدا	4.388	8776.	62	14	2.400[a]	3	.000[a]
المجموع			70	70			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

عند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية لمربع كاي ، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإدعاء.

الخاتمة:

كثيرة هي التغيرات التي مرت بها وسائل الدفع منذ نشأتها حتى الآن، إلا أن التغيرات التي عرفتها العقود الماضية أحدثت تحولات عميقة في طبيعة هذه الوسائل، وإمتدت هذه التطورات إلى الجهاز المصرفي الذي إستعملها كبدائل فتحت المجال الواسع لإ بتكار وسائل دفع إلكترونية.

هو ماجعل مختلف دول العالم تدرك بان لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية لأنها أصبحت مدركة بأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات.

في ظل هذه التغيرات العالمية الجديدة سعى السودان لمواكبة التطورات العالمية حيث وجدت المصارف السودانية نفسها في وضع بالغ الحساسية، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات وفق الإصلاحات المصرفية التي شرعت فيها، وخاصة فيما يتعلق بإدخال وإستخدام التقنيات الحديثة عبر نظام شبكة سويفت، مماعزز الإستقرار المالي للمصارف وزيادة ثقة العملاء بالجهاز المصرفي السوداني.

غير أن المجهودات المبذولة في هذا الشان تسير بخطى بطيئة وهو مايفسر الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين المصارف السودان مقارنة المصارف الأجنبية.

النتائج:

1. خلص البحث الى قبول الفرضية والتي تنص على أن لأنظمة الدفع الالكتروني دور في معالجة أزمة السيولة بالمصارف، حيث أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية يساوي 4.62 والتي تعادل درجة موافقة عالية جدا، حيث أن 65 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية من أصل 70 مستبين.
2. خلص البحث الى قبول الفرضية والتي تنص على أن أنظمة الدفع الالكتروني عملت على جذب السيولة للجهاز المصرفي، حيث أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية يساوي 4.508 والتي تعادل درجة موافقة عالية جدا، حيث أن 64 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية من أصل 70 مستبين.
3. خلص البحث الى قبول الفرضية والتي تنص على أن الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على إقبالهم نحو إستخدام أنظمة الدفع الالكتروني ، حيث أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية يساوي 4.404 والتي تعادل درجة موافقة عالية جدا، حيث أن 62 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية من أصل 70 مستبين.
4. خلص البحث الى قبول الفرضية والتي تنص على أن مشكلة السيولة النقدية بالمصارف ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الالكتروني، حيث أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية يساوي 4.388 والتي تعادل درجة موافقة عالية جدا، حيث أن 62 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية من أصل 70 مستبين.
5. إن إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني أصبح واقعاً لا مفر منه ممايستلزم من المصارف السودانية تطوير الكادر وتدريب العاملين للإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
6. تأخر دخول أنظمة الدفع الإلكتروني في السودان مقارنة بقدم الجهاز المصرفي السوداني.
7. بالرغم من جهود بنك السودان في توطين الخدمة المصرفية والجهود التي قامت بها البنوك،إلا انه ماذالت هنالك نسبة كبيرة من المدخرات خارج الجهاز المصرفي.
8. يعزي سبب عزوف العملاء عن إيداع اموالهم بالمصارف بوجود فرص إستثمارية ذات عائد أكبر الأراضي، والمضاربة بالنقد الأجنبي.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة العمل علي تعزيز ثقة العملاء بأنظمة الدفع الالكتروني.
2. توصي الدراسة بوضع خطة تدريب للعملاء على إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.
3. توصي الدراسة بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني وتطويرها من قبل البنوك في العاصمة والولايات.
4. توصي الدراسة بزيادة الربط الشبكي واصلاح الأعطال المتكررة للأجهزة.

قائمة المراجع والمصادر:

القرءان الكريم.

أولاً: الكتب:

1-أكرم ياملكي، **الأوراق التجارية والعمليات المصر فية**، دار النفائس للنشر، عمان، 2008م.

2-السيد أحمد عبدالخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008م.

3-الشمري صادق راشد، **إدارة المصارف**، دار الطباعة للنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2012.

4-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان مطبوعات جزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر،2005م.

5-حسين محمد سمحان، **إقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011م.

6-خضر مصباح الطيطي، **التجارة الإلكترونية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008م.

7- خليل محمد حسين الشماع، **إدارة المصارف**، الزهراء للنشر والطباعة، اللطبعة الثانية، بغداد، 1993م.

8- رضا صاحب أبو أحمد، **إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002م.

9- زياد رمضان ومحفوظ جوده، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006م.

10-سعيد سامي الحلاق، **النقود والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2010م.

11-سوزان سمير، **إدارة الإئتمان**، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012م.

12-طه طارق، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002م.

13-عبد الحميد عبدالمطلب، **البنوك الشاملة وتقنياتها**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002م.

14-علي المدني ومحمد كمال طه، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م.

15-علي محمد أحمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

16-فلاح حسين ومؤيد عبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002م.

17-محمد إبراهيم عبدالرحيم، **إقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014م:

18-محمد بن سعود العصيمي، **البطاقات الدائنة وأنواعها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

19-محمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، دار الفكر للنشر والتوريدات، الإسكندرية، 2014م.

20-محمود أبو فره، **الخدمات الإلكترونية عبرالإنترنت**، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009م.

21-محمود يونس وآخرون، **إقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت،1995.

22-محب خلة توفيق، **الإقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلة للمؤسسات والنظريات**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015م.

23-مروان عطون، **النظريات النقدية**، دار البحث للنشر، عمان، 1989م.

24-هيل عجيمي جميل الخبازي ورمزي بن سعيد رسلان، **النقود والمصارف والنظريه النقديه**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2009م.

ثانياً: البحوث العلمية:

1-السعيد بريكة، **واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، رسالة دكتوراة منشورة، 2011م.

2- الوصيف عمار، **إستراتيجيات نظام المدفوعات في القرن الحادي والعشرون**، جامعة منقوري، رسالة ماجستير منشورة، 2009م.

3- زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، رسالة ماجستير منشورة، 2011م.

4-طه عيسى محمد حسن، **التقنية المصرفية وأثرها في كفاءة إستخدام الموارد**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

5- عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، السيولة النقدية **ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير منشوره، 2018م.

6- فضل الله ضوالبيت، **أثر تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية على أداء المصارف السودانية**، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

7-محسن محمد عبدالقادر، **أثر مشكلة النقد على معاملات الجهاز المصرفي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

8-محمد شرف الدين الطيب، **تحليل وتقييم تجربة الصراف الآلي في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.

9-محمد حمد محمود، **أثر المعولمة على القطاع المصرفي التجاري السوداني**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م.

10- محمد القذافي أحمد بابكر، **الصيرفة الإلكترونية وأثرها في جذب الودائع المحلية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشوره، 2009م.

11- محمد مصطفى الجزولي، **أثر الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير الخدمات المصرفية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير منشورة، 2012م.

12- محمد محمود علي، **تجربة الخدمات المصرفية الإلكترونية في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

13- معمري حسام الدين، **دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية**، جامعة قاصدي مرياح، رسالة ماجستير منشورة، 2014م.

14- مهدي الدومة آدم إبراهيم، **الاساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية**، السودان، رسالة دكتوراة غير منشورة 2012م.

15- نصر رمضان إحلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**،غزه، قسنطينة، رسالة ماجستير منشورة، 2013م.

ثالثاُ: المجلات

1- الصايغ أبو أحمد ورضا صاحب، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردنية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد104، 2006م.

2- بسام أحمد الزلمي، **دور النقود الإلكترونية في غسيل الأموال**، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26م.

3- فتح الرحمن صالح جاويش، **مسيرة تطوير التقنية المصرفية وحاضرها في السودان**، اليوبيل الذهبي لبنك السودان المركزي، قاعة الصداقة، 2010م.

4- وهيبة عبدالرحيم، **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر الوضعية والأفاق**، مجلة الباحث، العدد9، المركز الجامعي.

المـــلاحـــق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

الموضوع/ إستبانة

السيد/ ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الدارس بإعداد دراسة بعنوان: (دور أنظمة الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية). دراسة حالة مصرفي أمدرمان الوطني ومصرف المزارع التجاري، وذلك أحد متتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي قسم التمويل، ويتطلب ذلك الحصول على بعض البيانات، وعليه نرجو منكم التكرم بإبداء أرائكم حول عبارات هذه الإستبانة ونفيدكم بأن البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم الشكر الجزيل

الدارس: عمر عبيد الله يونس عيسى

القسم الأول: البيانات الشخصية :

أرجو وضع علامة(√) أمام الإجابة التي تناسبك :

1) العمر:

أقل من 30 سنة ☐ 30 سنة وأقل من 40 سنة ☐ 40 سنة وأقل من 50 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

2) المؤهل العلمي:

دبلوم ☐ بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

3) التخصص العلمي:

محاسبة ☐ أقتصاد ☐ نظم معلومات ☐

إحصاء ☐ أخرى ☐

4) الصفة الوظيفية:

رئيس قسم ☐ مراجع داخل ☐ معالج بيانات ☐

مدير إدارة ☐ صراف ☐

5) سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات واقل من 10 ☐ 10 سنوات واقل من 15 سنة ☐

15 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني:

المحور الأول: لأنظمة الدفع الإلكتروني دور في تخفيف ومعالجة أزمة السيولة النقدية في بعض المصارف السودانية

م	العبارة	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	ساهمت أنظمة الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة السيولة النقدية						
2	المصارف تقدم خدمات دفع إلكترونية جيدة متطور						
3	أنظمة الدفع الإلكتروني تؤدي إلى السرعة في أداء المعاملات المصرفية						
4	تعمل أنظمة الدفع الإلكتروني على سهولة تداول النقود بالجهاز المصرفي						
5	توفر أنظمة الدفع الإلكتروني عمليات السحب والإيداع خلال 24 ساعة						

المحور الثاني: عملت أنظمة الإلكتروني على زيادة حجم السيولة النقدية بالجهاز المصرفي السوداني :

م	العبارة	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	ثقة العملاء في أنظمة الدفع الإلكتروني ساهم بصورة فاعلة في زيادة الودائع لدى الجهاز المصرفي.						
2	تطور أنظمة الدفع الإلكتروني ساعد على جذب عدد كبير من العملاء.						
3	تتيح أنظمة الدفع الإلكتروني للعملاء جميع عمليات البيع والشراء مما يدعم تبنيها.						
4	تعتبر أنظمة الدفع الإلكتروني وسيلة جاذبة وتعمل على تحقيق رضاء العملاء.						
5	أنظمة الدفع الإلكتروني تسهل المعاملات المصرفية.						

المحور الثالث: الأمية التقنية لدى العملاء تؤثر على إقبالهم نحو إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.

م	العبارة	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم تدريب العملاء يؤدي إلى قلة مستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني.						
2	معظم العملاء لا يجدون التعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني.						
3	عدم إلمام بعض العملاء بالقراءة والكتابة يعيق إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.						
4	تؤدي الأمية إلى عدم التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني.						
5	لا يوجد تدريب للعملاء على إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.						

المحور الرابع: مشكلة السيولة النقدية بالنظام المصرفي السوداني ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني:

م	العبارة	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	لجاء عملاء المصارف إلى إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني بعد حدوث أزمة السيولة النقدية.						
2	عدم التوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها.						
3	ضعف الربط الشبكي والأعطال المتكررة للأجهزة قلل إنتشار أنظمة الدفع الإلكتروني.						
4	أنظمة الدفع الإلكتروني ضعيفة مقارنة بالبلدان الأخرى.						
5	كثرة خطوات أنظمة الدفع الإلكتروني أدى إلى تقليل التعامل بها.						

ملحق رقم (2):

محكمو الإستبانة

الإسم	العنوان
د. صديق حامد أحمد محمد	أستاذ مساعد بجامعة النيل الأزرق
د. حرم محمد بدوي	أستاذ مشارك بجامعة النيل الأزرق